



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
المعهد العالي لإدارة الأعمال
قسم: الإدارة المالية

التشخيص المالي والاستراتيجي للمصارف السورية الخاصة
دراسة حالة بنك بيمو السعودي الفرنسي

Financial and strategic diagnosis of Syrian private banks
A case study of Bemo Bank Saudi Fransi

مشروع لنيل درجة الماجستير في الإدارة المالية

إعداد الطالب

فراس الحكيم

إشراف الدكتور

راغب الغصين

2020

الإهداء

إلى أرض العروبة والعزة يامن ندافع عنك بكل غال ونفيس

سوريتي

إلى من زرعت الأمل في طريقي وكانت سر بهجتي وسعادتي

أمي الغالية

إلى ذلك الفارس الذي سهر على راحتي وبجهدته نلت شهاداتي

أبي الغالي

إلى تلك الزهرة التي فرشت في طريقي

أختي

إلى كل من حملة قلبي ولم يكتبه قلبي

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي

الشكر والتقدير

أتوجه بكل الشكر والامتنان وبِعظيم العرفان الى كل من وقف الى جانبي وقدم لي أي مساعدة أو إسهام في إنجاز عملي المتواضع، وأخص بالذكر الدكتور راغب الغصين المشرف على البحث والذي قدم لي الدعم والتوجيه في سبيل إنجاز عملي هذا أتمنى له التوفيق في مسيرة حياته.

كما أتقدم بالشكر الى عميد المعهد العالي لإدارة الأعمال، إضافة إلى أعضاء الهيئة التدريسية الذين كان لهم الفضل في تحصيلي العلمي خلال السنوات الماضية.

كما أتوجه بوافر الشكر وعظيم الامتنان والتقدير للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم المشاركة في الحكم على هذا البحث وعلى وقتهم وملاحظاتهم القيمة التي أغنت البحث.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التشخيص المالي والاستراتيجي لبنك بيمو السعودي الفرنسي خلال الفترة 2015-2019 من خلال تحليل مؤشرات إدارة التسهيلات الائتمانية (مؤشرات التوظيف)، مؤشرات جودة السيولة، مؤشرات جودة الأرباح، إضافة إلى مؤشرات الربحية والكفاءة التشغيلية والملائمة المالية ومؤشرات السوق.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم احتساب مؤشرات التشخيص المالي بالاعتماد على البيانات المالية والتقارير السنوية لبنك بيمو السعودي الفرنسي والمنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، خلال الفترة المدروسة، كما تم احتساب مؤشرات التشخيص الاستراتيجي عبر إجراء زيارة ميدانية إلى البنك والاطلاع على عمل البنك، وإجراء مقابلة معمقة مع المدراء ورؤساء الأقسام لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات المؤثرة على عمل البنك.

وقد توصلت الدراسة إلى قيام بنك بيمو السعودي الفرنسي بممارسات إدارة الأرباح عند إعداد بياناته المالية، من خلال حسابات الاستحقاق، وذلك في الاتجاهين (صعوداً وهبوطاً) وبدرجات مختلفة، كما بينت الدراسة أهمية التشخيص المالي في تشريح الوضعية المالية الماضية للبنك وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحالية ليتم إصدار حكم صادق وتحليل سليم عن أنشطة البنك، والقيام بتقديرات ترتكز على وضع مخططات مالية مستقبلية ملائمة للمخططات العامة للبنك.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التركيز على مؤشرات التشخيص المالي والاستراتيجي للوقوف على حقيقة الوضع المالي وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه البنك، إضافة إلى قيام الجهات الإشرافية والرقابية بفرض العقوبات على البنوك التي يثبت تورطها بالتلاعب بحسابات المستحقات وممارسات إدارة الأرباح بطرقها وآلياتها كافة.

الكلمات المفتاحية: التشخيص، التشخيص المالي، التشخيص الاستراتيجي.

Abstract

The study aimed at the financial and strategic diagnosis of BBSF during the period 2015-2019 by analyzing the credit facilities management indicators (employment indicators), liquidity quality indicators, profit quality indicators, in addition to the profitability and operational efficiency indicators.

The researcher used the descriptive and analytical approach, and the financial diagnostic indicators were calculated based on the financial data and annual reports of Bemo Saudi Fransi Bank and published on the Syrian Financial Markets Authority website, during the studied period, and strategic diagnostic indicators were calculated by conducting a field visit to the bank and reviewing the work The bank, and conducting an in-depth interview with managers and department heads to determine the strengths, weaknesses, opportunities and threats affecting the work of the bank.

The study found that Bemo Saudi Fransi Bank practiced profit management practices when preparing its financial statements, through maturity accounts, in both directions (up and down) and to different degrees, and the study showed the importance of financial diagnosis in dissecting the bank's past financial position and giving a truthful picture of the financial position. In order to issue an honest judgment and sound analysis of the bank's activities, and to make estimates based on developing future financial plans appropriate to the general plans of the bank.

The study recommended the necessity to focus on financial and strategic diagnostic indicators to find out the reality of the financial situation and to identify the strengths, weaknesses, opportunities and threats facing the bank, in addition to the supervisory and supervisory authorities imposing penalties on banks that prove their involvement in manipulating accounts receivables and profit management practices with all their methods and mechanisms.

Key words: diagnosis, financial diagnosis, strategic diagnosis.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	
10	الإطار العام للدراسة
10	المقدمة
10	مشكلة الدراسة
11	أهداف الدراسة
11	أهمية الدراسة
12	منهجية الدراسة
12	الحدود الزمانية والمكانية
12	الدراسات السابقة
15	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
15	المقدمة
16	المبحث الأول: التشخيص المالي
16	أولاً: مفهوم التشخيص المالي
18	ثانياً: أهمية التشخيص المالي وأهدافه
23	ثالثاً: طرق التشخيص المالي
25	رابعاً: خطوات التشخيص المالي
26	خامساً: أساليب التشخيص المالي
28	المبحث الثاني: التشخيص الاستراتيجي
28	أولاً: مفهوم التشخيص الاستراتيجي
30	ثانياً: أهمية التشخيص الاستراتيجي
30	ثالثاً: مجالات التشخيص الاستراتيجي
31	رابعاً: مستويات التشخيص الاستراتيجي
33	خامساً: أهمية التشخيص المالي والاستراتيجي في تحسين أداء المؤسسات المصرفية
34	الخاتمة
35	الفصل الثاني: الإطار العملي للدراسة
35	أولاً: لمحة عن القطاع المصرفي الخاص في سوريا
36	ثانياً: لمحة عن عينة الدراسة (بنك بيمو السعودي الفرنسي)
39	ثالثاً: التشخيص الاستراتيجي لبنك بيمو السعودي الفرنسي من خلال التحليل الرباعي (SOWT)
41	رابعاً: التشخيص المالي لبنك بيمو السعودي الفرنسي
41	أ- مؤشرات إدارة التسهيلات الائتمانية (مؤشرات التوظيف)

45	ب- مؤشرات جودة السيولة
51	ت- مؤشرات جودة الأرباح
58	ث- مؤشرات الربحية
61	ج- نسب السوق
63	ح- كفاية رأس المال
63	خ- الأمان المصرفي
65	النتائج والتوصيات
65	أولاً: النتائج
65	ثانياً: التوصيات
67	المراجع

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الجدول	رقم
40	تحليل SOWT لبنك بيمو السعودي الفرنسي	1
42	نسبة التوظيف خلال الفترة (2015-2019)	2
43	نسبة صافي القروض والتسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات	3
45	نسبة التغطية النقدية خلال الفترة (2015-2019)	4
46	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون خلال الفترة (2015-2019)	5
48	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة خلال الفترة (2015-2019)	6
49	مؤشر النقدية التشغيلي خلال الفترة (2015-2019)	7
50	نسبة السيولة خلال الفترة (2015-2019)	8
52	نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية خلال الفترة (2015-2019)	9
53	نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية خلال الفترة (2015-2019)	10
54	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافي المبيعات خلال الفترة (2015-2019)	11
56	مؤشر النشاط التشغيلي خلال الفترة (2015-2019)	12
57	جودة المستحقات خلال الفترة (2015-2019)	13
59	معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2015-2019)	14
60	معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2015-2019)	15
61	نسب السوق (2010-2020)	16
63	كفاية رأس المال (2015-2019)	17
64	الأمان المصرفي - مؤشر Z-Score (2015-2019)	18

قائمة الأشكال البيانية

رقم الصفحة	الشكل البياني	رقم
42	نسبة التوظيف خلال الفترة (2015-2019)	1
44	نسبة صافي التسهيلات إلى الموجودات خلال الفترة (2015-2019)	2
46	نسبة التغطية النقدية خلال الفترة (2015-2019)	3
47	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون خلال الفترة (2015-2019)	4
48	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة خلال الفترة (2015-2019)	5
50	مؤشر النقدية التشغيلي خلال الفترة (2015-2019)	6
51	نسبة السيولة خلال الفترة (2015-2019)	7
52	نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية خلال الفترة (2015-2019)	8
53	نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية خلال الفترة (2015-2019)	9
55	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافي المبيعات خلال الفترة (2015-2019)	10
56	مؤشر النشاط التشغيلي خلال الفترة (2015-2019)	11
58	جودة المستحقات خلال الفترة (2015-2019)	12
59	معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2015-2019)	13
60	معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2015-2019)	14
62	نسب السوق - سعر الاغلاق (2010-2020)	15
62	نسب السوق - ربحية السهم (2010-2020)	16
64	الأمان المصرفي - مؤشر Z-Score (2015-2019)	17

الإطار العام للدراسة

المقدمة

يعد التشخيص المالي من أهم الأدوات التي تستخدمها المؤسسات في العديد من المجالات سواء المالية أو المحاسبية أو الإنتاجية أو حتى التسويقية بمعنى أن التشخيص المالي أداة تستخدمها المؤسسة في جميع وظائفها مهما كانت فهي أداة سهلة وفعالة تم استخدامها في جميع أنواع المؤسسات، ولأهميته في الحياة الاقتصادية فيعتبر مقياس التشخيص المالي أحد أبرز المقاييس المهمة بالنسبة للمحاسبين والمحللين الماليين، فالمحلل المالي يتعامل مع وضعيات مالية متباينة في الصعوبة حيث يتوجب عليه اتخاذ قرارات مناسبة لمواجهة عدة مشاكل بالمؤسسة، وحتى يكون القرار المتخذ ناجحاً وفعالاً يستوجب الأمر إجراء تشخيص مالي وتحليل المشكلة إلى أجزائها الأصلية.

كما يعد التشخيص المالي من أهم الأدوات الضرورية لصياغة الاستراتيجية العامة للمصرف، حيث يتوقف عليه فحص البيئة الداخلية للمصرف وبالأخص الوظيفة المالية التي تعد من الوظائف الأساسية، وذلك من خلال جمع المعلومات واكتشاف التهديدات والفرص وتحديد مواطن القوة ومواطن الضعف بغية معرفة الصحة المالية ومن ثم إعداد العلاج اللازم للخلل المالي التي يمر به، ورسم معالم الاستراتيجية التي ينبغي على المصرف تبنيها في المستقبل، فهو يهدف إلى الفحص والتشخيص للسياسات المالية المتبعة من طرف المصرف أثناء فترة نشاطه.

الأمر الذي استدعى ضرورة إجراء هذه الدراسة لمعرفة الوضع المالي للمصارف الخاصة السورية، والوقوف على نقاط القوة والضعف فيها.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هي الأدوات المستخدمة في التشخيص المالي لبنك بيمو السعودي الفرنسي؟
- ما هي الأدوات المستخدمة في التشخيص الاستراتيجي لبنك بيمو السعودي الفرنسي؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على مفهوم التشخيص المالي والاستراتيجي وإبراز دوره في ترشيد القرارات المالية.
- تحديد الأدوات المستخدمة في التشخيص الاستراتيجي لبنك بيمو السعودي الفرنسي.
- تحديد حقيقة الوضع المالي لبنك بيمو السعودي الفرنسي من خلال تحليل مؤشرات إدارة التسهيلات الائتمانية (مؤشرات التوظيف)، مؤشرات جودة السيولة، مؤشرات جودة الأرباح، مؤشرات الربحية، مؤشرات السوق، مؤشر الأمان المصرفي.
- تحديد نقاط القوة والضعف لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي وذلك لتعزيز الإيجابيات وتلافي السلبيات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من جانبين:

الأهمية العلمية: تنبع من أهمية موضوع التشخيص المالي والاستراتيجي مما يضيف قيمة علمية تغني المكتبة العلمية بمواضيع لم تحظى بالاهتمام الكافي في بيئة الأعمال السورية.

الأهمية العملية: تكمن في أهمية الوقوف على الوضع المالي وتحديد نقاط القوة وتوسيعها من خلال المحافظة عليها والعمل على تطويرها وتحديد نقاط الضعف والعمل على تصحيحها في المستقبل ومدى سلامة أوضاعها المالية ونتيجة لهذا التشخيص يمكن لمتخذي القرارات اختيار قرارات مناسبة تحقق أهداف كبرى للمؤسسة، وبالتالي تتلخص الأهمية العملية للدراسة فيما ستتوصل إليه الدراسة من نتائج وما تقدمه من توصيات تساهم في تطوير أدوات ووسائل التشخيص المالي والاستراتيجي في الشركات المساهمة العامة بشكل عام وفي المصارف بشكل خاص.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة وهو نوع من البحث المتعمق في الحالة الفردية، حيث تم إجراء دراسة حالة لبنك بيمو السعودي الفرنسي، عبر تجميع البيانات التاريخية المتعلقة بالبنك وصولاً إلى معرفة الوضع الحالي للبنك.

الحدود الزمانية والمكانية

الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة على بنك بيمو السعودي الفرنسي

الحدود الزمانية: اقتصرت الدراسة خلال الفترة (2014-2019)

الدراسات السابقة

فيما يلي بعض الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها :

1- دراسة (مجدي، 2017) بعنوان: التشخيص المالي بالمؤسسات البترولية بالجزائر - دراسة

حالة سونطراك حوض بركاوي - ورقة¹.

هدفت الدراسة إلى تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية سونطراك - حوض بركاوي في الفترة الممتدة من (2013-2014-2015) بناءً على تشخيص القوائم المالية وحساب مؤشراتها. وإبراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة من خلال تحليل وتشخيص قوائمها المالية (رأس المال الصافي الإجمالي، نسبة الاستدانة المالية، المردودية المالية والاقتصادية، نسبة السيولة) وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة تتمتع بهامش أمان موجب استطاعت من خلاله تغطية جميع احتياجاتها نتيجة ظهور رأس المال العامل الموجب أما عن المردودية المالية والاقتصادية فقد كانت جيدة وكذلك حساب نسبة السيولة.

¹ مجدي، سهيلة، وكتروسي، فتيحة (2017) التشخيص المالي بالمؤسسات البترولية بالجزائر دراسة حالة سونطراك حوض بركاوي - ورقة للفترة 2013-2015، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص IV.

2-دراسة (بوعزيز، 2017) بعنوان: دور التشخيص المالي في رسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية¹.

هدفت الدراسة إلى التشخيص المالي الذي يعد من أهم الأدوات الضرورية لصياغة الاستراتيجية العامة للمؤسسة، فيعتبر أحد الدعائم التي تعتمد عليها المؤسسة ورسم معالم الاستراتيجية التي ينبغي على المؤسسة تبني استراتيجية مالية فعالة، تضمن بها التسيير الجيد لأموالها بما يكفل تدعيم المشاريع الاستثمارية. ولقد توصلت الدراسة إلى أن للتشخيص المالي تأثيره الكبير على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وأن أدوات التشخيص المالي تساعد على تحليل وتقييم الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية من أجل اتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف، وهذا ما تم التركيز عليه في الجزء التطبيقي من هذا البحث في المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية.

3-دراسة (معاش، ولخنش، 2019) بعنوان: دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية بولاية المسيلة².

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية وقد تم دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية بولاية المسيلة من خلال القيام بالتشخيص المالي لقوائمها المالية خلال الفترة (2016-2018) وقد خلصت الدراسة إلى أن للتشخيص المالي دور كبير في اتخاذ القرارات المالية وإن المؤسسة يمكنها الاستفادة من التشخيص المالي في وضع قرارات مالية تساعد في تحسين وضعيتها المالية الحالية كما أن النسب المالية أداة فعالة يمكن لها الاستعانة بها.

4- دراسة (Andekina, 2013) بعنوان:

Financial Analysis and Diagnostics of the Company³

¹ بوعزيز، محمد، وبلعدل، ياسين(2017) دور التشخيص المالي في رسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر.

² معاش، أسماء، ولخنش، أسماء (2019) دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

³ Andekina, Regina, Rakhmetova, Rakhila (2013) Financial Analysis and Diagnostics of the Company, ScienceDirect, Regina Andekina and Rakhila Rakhmetova / Procedia Economics and Finance 5, 50 – 57

هدفت الدراسة إلى التحليل المالي وتشخيص الوضع المالي للشركة من خلال تطبيق نموذج معياري ديناميكي وذلك بالتطبيق على 9 شركات في كازخستان خلال الفترة (2010-2012) تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن التشخيص المالي يعمل كأداة تنظيمية للقرارات الاقتصادية.

5- دراسة (Ştefăniță, 2009) بعنوان:

The Financial Diagnosis – Component of the Global Diagnosis and Instrument of the Financial Analysis¹

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم التشخيص المالي وتحديد الاختلالات الخاصة بأنشطة الشركات، وكذلك تحليل الحقائق والمسؤوليات وتحديد الأسباب التي يجب أن تؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي والمالي، وقد توصلت الدراسة إلى أن التشخيص المالي يعد أداة لتحسين أداء الشركات وللانتعاش المستقبلي لها.

التعقيب على الدراسات السابقة

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها موضوع التشخيص المالي وقد اختلفت في المتغيرات المدروسة، لتأتي الدراسة الحالية لإبراز دور التشخيص المالي والاستراتيجي في بيئة الأعمال السورية وذلك بالتطبيق على القطاع المصرفي التقليدي المدرج في سوق دمشق للأوراق المالية، وعلى حسب علم الباحث فإنها من أوائل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في سورية.

¹ Ştefăniță ŞUŞU, Mihaela BÎRSAN (2009) The Financial Diagnosis – Component of the Global Diagnosis and Instrument of the Financial Analysis, The Annals of “Dunarea de Jos” University of Galati, Fascicle I – 2009. Economics and Applied Informatics. Years XV – no 2 - ISSN 1584-0409.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المقدمة

يعد التشخيص المالي ضرورة القصوى لرسم الاستراتيجية المالية والتخطيط المالي الذي يتم من خلاله تشريح الوضع المالي الماضي للمصرف وإعطاء صورة صادقة عن الوضع المالي الحالي، ليتمكن المحلل المالي من إصدار حكم صادق وتحليل سليم.

المبحث الأول: التشخيص المالي

أولاً: مفهوم التشخيص المالي

ثانياً: أهمية التشخيص المالي وأهدافه

ثالثاً: طرق التشخيص المالي

المبحث الثاني: التشخيص الاستراتيجي

أولاً: مفهوم التشخيص الاستراتيجي

ثانياً: أهمية التشخيص الاستراتيجي

ثالثاً: مجالات التشخيص الاستراتيجي

المبحث الأول

التشخيص المالي

أولاً: مفهوم التشخيص المالي

للتعرف على مفهوم التشخيص المالي لا بد من التطرق أولاً إلى تحديد مفهوم التشخيص بشكل عام، حيث يعرف التشخيص بأنه: أداة مهمة في اتصال المؤسسة مع محيطها وليست فقط مالياً ولكن صناعياً وتجارياً، فهي تهدف إلى تشخيص أو فحص الوضعية المالية للمؤسسة لخدمة ودعم التقرير المستقبلي، هادفاً في مضمونه إلى تحديد نقاط الضعف والقوة في المؤسسة وذلك من أجل تصحيح نقاط الضعف واستغلال أفضل نقاط القوة، ويتم إجراء الفحص عن طريق الدراسة التفصيلية للمعلومات وفهم مدلولها، ومحاولة تفسير الأسباب والنتائج¹.

تعد عملية التشخيص المالي من أبرز المهام التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة حيث يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة التي تنعكس إيجابياً على المؤسسة²، كما يسمح التشخيص المالي بالحكم على الوضعية الحالية والفعالية المالية معتمداً على معطيات مالية لتحليل الهيكل المالي للمصرف³.

ويقصد بالتشخيص المالي مجموعة من الأدوات المستخدمة لتقييم المركز المالي وأداء المؤسسة وهذه الأدوات مجمعة في مجموعة من الأساليب يطلق عليها التحليل المالي تهدف هذه العملية إلى تحديد أسباب الصعوبات الحالية والمستقبلية للمؤسسة وتسلط الضوء على اختلالات الوضع المالي واقتراح سلسلة من الإجراءات من أجل تحليل الوضع المالي للمؤسسة وتحسينه وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، لاستخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية، وتحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية المدونة في القوائم المالية إلى أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات⁴.

¹ كامط، بلقاسم، وشتحونة، حسين، وبوليفة، محمد الطاهر (2019) التشخيص الاستراتيجي في المؤسسات بين الاطار النظري والواقع العملي دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص4.

² محيدي، سهيلة، وكتروسي، فتيحة (2017) التشخيص المالي بالمؤسسات البترولية بالجزائر دراسة حالة سونطراك حوض بركاوي – ورقلة للفترة 2013-2015، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 3.

³ وكال، نور الدين، والحاج، خليفة (2018) التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، الجزائر، ص 129

⁴ سميرة، صفية (2019) دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 3.

كما عرف على أنه: عملية تحليل الوضع المالي للمصرف باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية¹.

كما يمكن تعريف التشخيص المالي على أنه وصف شامل ودقيق للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة، والوقوف على نتائج إيجابية منها أو سلبية تبرز نقاط قوة ونقاط ضعف المؤسسة والإجراءات التصحيحية المناسبة بما في ذلك أسباب عجز أو فشل الأداء المالي لتفاديها في المستقبل².

كما وردت عدة تعريفات للتشخيص المالي حيث عرف بأنه³:

- مجموعة الأساليب والطرق الفنية والاحصائية والرياضية التي يقوم بها المحلل على البيانات والمكشوفات المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

- عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية.

- عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج الخصائص التالية للتشخيص المالي⁴:

1- عملية تقوم بدراسة مالية مفصلة وموضحة لوضعية المؤسسة ومحددة للمركز المالي الحقيقي لها.

2- يعتمد على مجموعة من الأدوات والأساليب التي تساعد على تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف ومن ثم اتخاذ القرارات المالية الصائبة والتي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة.

¹ عوم، أمال (2015) التشخيص المالي ودوره في ترشيد قرارات منح الائتمان – دراسة حالة على مستوى البنك الخارجي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 30

² علاء، فيروز، وبوريوش، زهراء (2015) دور التشخيص المالي في تفعيل استراتيجية المؤسسة دراسة ميدانية للمؤسستين مطاحن عبيدي و مطاحن مرمورة خلال الفترة 2011-2013، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص31.

³ معاش، أسماء، ولخنش، سميحة (2019) دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT خلال الفترة 2016-2018، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 5.

⁴ سميرة، صفية (2019) دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 3.

3- تحديد الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تسديد الديون.

4- يساعد في بناء توقعات مستقبلية حول مدى استمرارية المؤسسة.

ثانياً: أهمية التشخيص المالي وأهدافه

1- أهمية التشخيص المالي

يكتسب التشخيص المالي أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤسسات أو بالنسبة للأطراف المتعاملين معها، وذلك لما يوفره من أدوات تساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات المالية وفقاً لأسس سليمة ومدروسة، بالشكل الذي يساعد في سرعة تحقيق أهداف عامة وهدفي التوازن والمردودية خاصة، ورسم خطط بناء على تشخيص بيئتها الحالية ومعالجة نقاط ضعفها. وتعد القرارات المالية من المهام الجوهرية والوظائف الأساسية التي يقوم بها متخذ القرار فمقدار النجاح الذي تحققه المؤسسة يتوقف على مدى قدرة وكفاءة متخذ القرار وفهمه للقرارات المالية وأساليب اتخاذها، فهو لا يستطيع اتخاذ أي قرار مالي إلا بعد إجراء دراسة معمقة للقوائم المالية وتحليلها باستخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، فالقرارات المالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض فلا تستطيع المؤسسة الاستثمار دون وجود مصدر تمويلي كافي، كما أنها لا تستطيع التطور في نشاطها والنمو دون زيادة الاستثمارات وتوسيعها، ولا تستطيع توزيع الأرباح دون وجود أرباح كافية تحققها من خلال استثماراتها¹.

تكمّن عملية التشخيص المالي في السماح للمشخص بمعرفة ما في المؤسسة والخصوصيات التي كانت لها أثر على المؤسسة، كما يسمح بتحليل التدفقات النقدية ووضع نظام المعلومات يسمح بالتحليل والتحكم أكثر في السيولة ومشاكل المردودية، والأهمية الكبرى للتشخيص المالي تكمن في كونه أحد الدعائم التي تعتمد عليه المؤسسة في اتخاذ القرارات على المدى القصير والمتوسط، ويسمح أيضاً باستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية ومنتظمة².

¹ سميرة، صفية (2019) دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص أ.

² علّال، فيروز، وبوريوش، زهراء (2015) دور التشخيص المالي في تفعيل استراتيجية المؤسسة دراسة ميدانية للمؤسّتين مطاحن عبيدي و مطاحن مرمورة خلال الفترة 2011-2013، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص31.

يكتسب التشخيص المالي أهمية كبيرة عند القيام بعمليات التقييم المالي، حيث أن الحكم على قيمة المؤسسة يجب أن يدعم إجراء معالجة مالية للبيانات والمعلومات المحاسبية لتحديد نقاط القوة والضعف وتظهر أهميته من كونه يسمح بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة بالاطلاع على ماضيها أولاً ووصف الحاضر ثانياً فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه عملية فعالة تسمح بتحليل الإمكانيات المادية والمالية للمؤسسة، تمكن من معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسطرة، ويعتبر أحد الدعام التي تعتمد عليه المؤسسة في اتخاذ القرارات على المدى القصير والمتوسط ويسمح أيضاً باستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية ومنظمة، يمكن تحديد تموقع المؤسسة في السوق بين منافسيها¹.

كما تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية من خلال تقديم المعلومات والبيانات المفيدة والموضوعية والملائمة لها، كما يعتبر وسيلة للتنبؤ بالفشل المالي². تظهر أهمية التشخيص المالي في ما يلي³:

- 1- يسمح التشخيص بالتنبؤ لمستقبل المصرف بالاطلاع على ماضيه أولاً ووصف الحاضر ثانياً فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه ذو فعالية.
- 2- يسمح بكشف نقاط قوة المصرف واستغلالها في إطار استراتيجياته كما يسمح بكشف نقاط الضعف وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تلك الاختلالات.
- 3- يسمح بتحليل الإمكانيات المادية والمالية للمصرف.
- 4- يساعد في شرح النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة والقرارات الحقيقية للمصرف ومن ثم المقارنة بين الإمكانيات المعطاة وما يمكن تحقيقه بنفس تلك الإمكانيات.
- 5- يسمح بصياغة استراتيجية ملائمة ارتباطاً بالنتائج المتوقعة.

¹ سميرة، صفية (2019) دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 4.

² عدوم، أمال (2015) التشخيص المالي ودوره في ترشيد قرارات منح الائتمان – دراسة حالة على مستوى البنك الخارجي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 30.

³ وكال، نور الدين، والحاج، خليفة (2018) التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، الجزائر، ص 133.

6- يعتبر أحد الدعائم التي يعتمد عليها المصرف في اتخاذ القرارات على المدى القصير والمتوسط ويسمح أيضاً باستغلال الموارد المالية بطريقة عقلانية ومنظمة.

كما تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداء مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية¹:

- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.
- تحديد المركز المالي ودرجة استقلالية المؤسسة بالنسبة لغير الممولين.
- تحديد مدى تطور أو تحسين الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون.
- تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتماداً على مفهوم المردودية.
- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة بالمؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.
- استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة.
- اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات.
- إمكانية السماح بالاقتراض مجدداً أو الانطلاق من هامش الاقتراض المتوفر.

2- أهداف التشخيص المالي:

يهدف التشخيص المالي إلى تقييم أداء المصرف من زوايا متعددة، وذلك من أجل تحديد نقاط القوة والضعف والاستفادة من المعلومات من أجل ترشيد القرارات المالية، والتعرف على الوضع المالي الحقيقي للمصرف، ومعرفة قدرة المصرف على خدمة الديون ومنح التسهيلات الائتمانية، تقييم السياسات المالية والتشغيلية

¹ معاش، أسماء، ولخنش، سميحة (2019) دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للنسجة الصناعية والتقنية EATIT خلال الفترة 2016-2018، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 5.

المتبعة، الحكم على كفاءة الإدارة وتقييم جدوى الاستثمار في المصرف، الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم¹.

كما يهدف التشخيص المالي إلى فهم تطوير المؤسسة عبر الزمن حتى تاريخ القيام بالتشخيص، تحضير المخطط الاستراتيجي للمؤسسة بالنسبة للسنوات المقبلة ودراسة إمكانيات تنمية أنشطتها، التنوع، التخصص، الإدماج، يساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات من خلال اكتشاف وتحليل نقاط القوة والضعف للمؤسسة، كما يساعد على إعطاء الشروحات المناسبة ومعرفة الأسباب، وبالتالي اقتراح الحلول الملائمة، تزويد المديرين ببنك من المعلومات التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الصائبة في ميدان التوجيهات الاستراتيجية².

يهدف التشخيص المالي إلى إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة في دورة أو عدة دورات من نشاطها وتحليل البيانات المالية من أجل فهم مدلولاتها ومحاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها، وهذا قد يساعد على اكتشاف مواطن القوة والضعف للسياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة ولعل أهم أهداف التشخيص المالي ما يلي³:

- النمو: يتمحور هذا الهدف في تم تحقيق نمو ما في المؤسسة أو المنظمة وما مقدار ومستوى هذا النمو، إضافة إلى التركيز على إن كان هذا النمو قد تجاوز معدل قدرة المؤسسة المتوقع أم لا، أي هل تم تحقيق نمو وما هو مستواه؟ وهل يتجاوز معدل قطاع المؤسسة؟
- المردودية: ويقصد بالمردودية هنا نوعين حيث نجد المردودية الاقتصادية والتي تشمل فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي ومدى قدرتها على تجنب الخسارة في توظيف هذه الأموال، كذلك المردودية المالية والتي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات، ونعني هنا بالعائد المالي، تلك الفوائض النقدية المترتبة من عملية الاستثمار.

¹ عدم، أمال (2015) التشخيص المالي ودوره في ترشيد قرارات منح الائتمان – دراسة حالة على مستوى البنك الخارجي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 30

² بوعزيز، محمد، وبلعدل، ياسين، دور التشخيص المالي في رسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، ص5.

³ سميرة، صفية (2019) دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 6.

- التوازن: ونعني بالتوازن هنا قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن في هيكلها المالي على المدى القصير دورة الاستغلال وكذا على المدى الطويل دورة الاستثمار.
- المخاطر: هنا يعتبر هدف التشخيص المالي حول معرفة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وكيف يمكن لهذه المخاطر أن تؤدي إلى الإفلاس.
- كما يهدف التشخيص المالي إلى¹:
- فهم تطور المؤسسة عبر الزمن حتى تاريخ القيام بالتشخيص.
- تحضير المخطط الاستراتيجي للمؤسسة بالنسبة للسنوات المقبلة ودراسة إمكانيات تنمية أنشطتها (التنوع، التخصص، الإدماج).
- يساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات من خلال اكتشاف وتحليل نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- يساعد على إعطاء الشروحات المناسبة ومعرفة الأسباب وبالتالي اقتراح الحلول الملائمة.
- تزويد المسيرين ببنك من المعلومات التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الصائبة في ميدان التوجيهات الاستراتيجية.
- يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وتجنب المساهمين للخسائر المحتملة.

¹ معاش، أسماء، ولخنش، سميحة (2019) دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT خلال الفترة 2016-2018، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 6.

ثالثاً: طرق التشخيص المالي:

تتعدد طرق التشخيص المالي ما بين التشخيص المالي التطوري، والتشخيص المالي المقارن، والتشخيص المالي المعياري.

1- التشخيص المالي التطوري: يقوم هذا التشخيص على المقارنة العمودية حيث تؤخذ عدة دورات متتالية وعلى أساسها يمكن تقدير الوضع المالي المستقبلي، ويتطلب هذا نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال، ويرتكز هذا التشخيص على العناصر الآتية¹:

أ- تطور النشاط: أي ملاحظة تغيرات النشاط عبر الزمن اعتماداً على التغير في مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هيكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط.

ب- تطور أصول المصرف: هي مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط ويعد مؤشراً عن الوجهة الاستراتيجية للمصرف إن كانت تتجه نحو النمو أم لا.

ت- تطور الهيكل المالي: يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المصرف والمتمثلة أساساً في الأموال الخاصة بالمصرف وأموال المودعين، حيث يمكن مراقبة التمويل الذاتي ومساهمة الشركاء والمودعين وتحديد قدرة المصرف على منح التسهيلات الائتمانية لطلابها.

2- التشخيص المالي المقارن: يرتكز هذا التشخيص على مقارنة الوضع المالي للمصرف مع المصارف الأخرى أو مع المصارف الرائدة في السوق، حيث يهدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمصرف بناء على التغير في البيئة المحيطة.

3- التشخيص المالي المعياري: هو امتداد للتشخيص المقارن يختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مكاتب دراسات متخصصة او من طرف الخبراء والمحللين العاملين في البورصة.

يمكن تقسيم التشخيص المالي إلى أنواع عديدة نذكر منها²:

¹ وكال، نور الدين، والحاج، خليفة (2018) التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، الجزائر، ص 131

² علال، فيروز، وبوريوش، زهراء (2015) دور التشخيص المالي في تفعيل استراتيجية المؤسسة دراسة ميدانية للمؤسستين مطاحن عبيدي و مطاحن مرمورة خلال الفترة 2011-2013، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالم، الجزائر، ص32.

أولاً: من حيث الجهة القائمة به:

يمكن تقسيم نطاق التشخيص المالي إلى قسمين فيما يخص هذا المنظور على النحو التالي:

1- التشخيص الداخلي: وهو التشخيص الذي يقوم به المحلل من داخل المؤسسة سواء كان ذلك على شكل إجباري أو اختياري، ويتميز هذا النوع من التشخيص بأنه تحليل شامل لكل الجوانب المالية للمؤسسات وتعتبر نسبة الأخطاء فيه قليلة، وهذا لأن المحلل على علم بما يحصل في البيئة الداخلية نظراً لإمكانية حصوله على معلومات بصفة سهلة وبسيطة تتميز بكونها صحيحة ودقيقة تمكن المحلل من تحقيق أهدافه.

2- التشخيص الخارجي: تكون عملية التشخيص من طرف خارجي، حيث أنه يقوم بجمع المعلومات من المحيط الخارجي، وهي معلومات لا تحتوي على الدقة كما في التشخيص الداخلي لأن مصادر الحصول عليها متعددة، إلا أن هذه المعلومات سواء كانت داخلية أو خارجية تشترك في كونها تتعلق بنشاط المؤسسة.

ثانياً: من حيث غرضه: وينقسم التشخيص المالي من حيث غرضه إلى:

1- التشخيص المالي الاستطلاعي: يسمح بإعطاء صورة كافية عن الوضع المالي للمؤسسة حتى تتمكن الأطراف المهتمة بوضعها من نسج العلاقات المالية بشكل سليم ومدروس.

2- التشخيص المالي العلاجي: يرتبط إجراءاته بحدوث اضطرابات مالية طوال حياة المؤسسة الاقتصادية، ويسعى هذا التشخيص للبحث عن أسباب الاضطرابات ويبحث في العلاج المناسب لها بهدف إجراج المؤسسة من مأزقها وانقضاها من الزوال.

3- التشخيص الوقائي: يتم تنفيذه أو إجراءاته بصفة دورية ومنتظمة، حيث يتضمن فحصاً نوعياً للمشاكل المالية الكلاسيكية التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية والقيام بعد ذلك بإجراءات تصحيحية، إلا أن هناك أطراف لا تثمن العمليات الوقائية مما يجعل هذا النوع يتسم بقلة الضمان بالنسبة للمسيرين.

رابعاً: خطوات التشخيص المالي

يمر التشخيص المالي بعدة خطوات وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق الباحثين في التحليل على أن الخطوات هي¹:

1- تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جداً أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحليل الهدف بدقة.

2- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، (تحديد السنوات المدروسة).

3- اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد هذه الأساليب، فمنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها إذ يقف المحلل في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

4- إعادة تبويب القوائم لتلائم التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تستعمل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي والتي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة للقوائم المالية من أجل تحقيق هدف التحليل المالي.

5- التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التجهيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية.

6- صياغة التقارير: التقرير هو وسيلة نقل النتائج العملية التحليلية وذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المحصلة.

¹ معاش، أسماء، ولخنش، سميحة (2019) دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT خلال الفترة 2016-2018، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص 6.

كما تمر عملية التشخيص المالي بعدد من المراحل وهي كما يلي¹:

- المرحلة الأولى: يهتم التشخيص المالي بتحليل مخرجات النظام المحاسبي لتوفير معلومات إضافية أو أكثر تفصيلية عن تلك المنشورة بالقوائم المالية حول ماضي وحاضر الشركة بهدف استشراف مستقبلها، وهو يشكل جزء من التشخيص الاستراتيجي الذي يعد قاعدة لصياغة استراتيجية فعالة، فقبل ضبط الخيارات الاستراتيجية يجب على المؤسسة إجراء تشخيص شامل لمعرفة مجموعة الفرص والتهديدات التي يحتويها المحيط وكذلك نقاط القوة والضعف الخاصة بها.
- المرحلة الثانية: الاختيار المالي: يتم في هذه المرحلة اختيار الاستراتيجية المالية عن طريق إعادة النظر إزاء حالة المساهمين، المنافسين، دراسة إمكانيات النمو.
- المرحلة الثالثة: التخطيط المالي حيث يتم تجسيد الاختيار المالي في مخططات التمويل.
- المرحلة الرابعة: التنفيذ والمراقبة: في مرحلة أخيرة، ينفذ ما تم التخطيط له، لتأتي بعدها عملية تحليل الانحرافات بين التقديرات والإنجازات الفعلية للحكم على أداء المؤسسة.

خامساً: أساليب التشخيص المالي

تتضمن عملية التشخيص مجموعة من الطرق الممكن استخدامها لتوصيف وتحديد الوضعية المالية للمؤسسة وكذلك مستوى أدائها وحتى تمكن الاسترشاد بها في عمليات التنبؤ المستقبلية لهذا الأداء، ومن أهم الأساليب المعتمدة في عمليات التشخيص نجد²:

أ- أولاً: التشخيص المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية:

يعد أهم الأساليب والأكثر استخداماً لما يتمتع به من قدرة وفعالية في تفسير العديد من الجوانب المالية وعناصر الكفاءة لدى المؤسسة، كما أن هذا الأسلوب قابل للاستخدام في الأسلوبين السابق واللاحق من أدوات التشخيص المالي، وقد تتعدد الفئات أو المجموعات التي يتم من خلالها تصنيف هذه المؤشرات المالية إلا أنه بدايةً يمكن توضيح أن المؤشر المالي يمثل علاقة رياضية بسيطة بين بسط ومقام هذه العلاقة تعكس جانباً من الأداء العملي لكل منهما، فمثلاً ربحية الدينار المستثمر تعكس العلاقة بين أقدار

¹ بوعزيز، محمد، وبلعدل، ياسين، دور التشخيص المالي في رسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، ص61.
² علال، فيروز، وبوريوش، زهراء (2015) دور التشخيص المالي في تفعيل استراتيجية المؤسسة دراسة ميدانية للمؤسستين مطاحن عبيدي و مطاحن مرمورة خلال الفترة 2011-2013، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص35.

الأرباح التي تحققت وحجم الاستثمارات التي تم توظيفها لتحقيق هذه الأرباح، ومن ثم فإن العلاقة السببية هي الأساس في البحث والتحديد لهذه المؤشرات فمن غير الممكن استخدام مؤشر لا يعكس هذه العلاقة السببية، ويمكن تحديد هذه المجموعات الأساسية التي يمكن تصنيف المؤشرات تبعاً لها على النحو التالي:

- مؤشرات السيولة.
- مؤشرات الكفاءة ومعدلات الدوران.
- مؤشرات الرافعة التمويلية وهيكل التمويل.
- مؤشرات سوق المال.
- مؤشرات الربحية.
- مؤشرات النشاط.

ب-ثانياً: التشخيص المالي بالاعتماد على التدفقات المالية:

يتمثل في التحليل الذي يقوم بمعالجة التدفقات الخارجية من المؤسسة في شكل وحدات نقدية، حيث يشكل أداة مهمة للتحليل المالي ذلك أنه يسمح بمراقبة التوازن بين الاستخدامات والموارد القصيرة، متوسطة وطويلة الأجل كما يعد الأداة الوحيدة التي تسمح بضمان الاستراتيجية المالية القابلة للتحقيق أي يضمن فحص الاستراتيجية المختارة وذلك بمحاكاة التدفقات (النقدية) المتوقعة الملائمة، أيضاً تاريخياً يسمح بفهم مشاكل الخزينة التي لاقتها المؤسسة.

المبحث الثاني

التشخيص الاستراتيجي

يعد التشخيص الاستراتيجي أحد المكونات الهامة لعمليات الإدارة الاستراتيجية حيث يهتم بمتابعة وتحليل التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، أي أنها تشمل الكيفية التي يتم من خلالها إدارة علاقات المؤسسة مع البيئة لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات البيئية الحالية والمتوقعة مما يؤدي إلى تحديد طبيعة الخيار الاستراتيجي الملائم للمؤسسة، باعتباره المرجع الأساسي في استراتيجية المؤسسة، حيث يسمح له بمعرفة ما تريد وما يُمكن القيام به بمواردها وبمزاياها التنافسية حتى تضمن توقعاً إيجابياً في أسواقها¹.

أولاً: مفهوم التشخيص الاستراتيجي

أصبح مصطلح التشخيص يستعمل في العديد من الميادين وفي كافة المجالات ويستخدم بشكل رئيسي في تحديد مشاكل المؤسسة، وتعريف مواطن الضعف فيها، وتحديد التهديدات التي تواجهها، وتحديد الفجوات الموجودة فيها².

تعرف الاستراتيجية بأنها رسم الاتجاه المستقبلي للمؤسسة وبيان غاياتها وأهدافها على المدى البعيد، واختيار النمط الاستراتيجي الملائم لذلك، وفي ضوء العوامل والمتغيرات البيئية داخلياً وخارجياً ثم تنفيذ الاستراتيجية وتقويمها³.

يمكن تعريف الاستراتيجية المالية بأنها: مجموعة القرارات المالية الطويلة المدى التي يتم اتخاذها من طرف الإدارة العليا للمؤسسة، حيث تهدف هذه القرارات إلى ضمان تحقيق سيولة المؤسسة في المدى الطويل وتعظيم مردوديتها⁴.

¹ Suciu, Gheorghe, Barsan, Pipu- nicolae (2013) Financial Diagnosis of A Company Activities, Annals of the „Constantin Brâncuși” University of Târgu Jiu, Economy Series, Issue 6/2013.

² كامط، بلقاسم، وشتحونة، حسين، وبوليفة، محمد الطاهر (2019) التشخيص الاستراتيجي في المؤسسات بين الاطار النظري والواقع العملي دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص4.

³ علال، فيروز، وبوريوش، زهراء (2015) دور التشخيص المالي في تفعيل استراتيجية المؤسسة دراسة ميدانية للمؤسستين مطاحن عبيدي و مطاحن مرمورة خلال الفترة 2011-2013، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالم، الجزائر، ص3.

⁴ بوعزيز، محمد، وبلعدل، ياسين، دور التشخيص المالي في رسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البوير، الجزائر، ص53.

كما تعرف بأنها جزء من الاستراتيجية العامة للمؤسسة التي تسعى لضمان بقاء واستمرارية المؤسسة في القطاع الذي تنشط فيه، حيث تساعد الاستراتيجية المالية على تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، التي يجب عليها السعي كذلك لتحقيق ميزة تنافسية مالية من خلال هذه الاستراتيجية المالية بما يساهم في تحسين أداء بقية وظائف المؤسسة الأخرى¹.

يقصد بالتشخيص الاستراتيجي دراسة قدرة المصرف على المنافسة والتأقلم مع محيطه أي تقدير نشاط المصرف، المكانة التنافسية، نقاط القوة والضعف، يسمح هذا التشخيص بوضع استراتيجية مستقبلية للمصرف².

كما يعرف بأنه: تحليل كل من البيئة الداخلية للمصرف والبيئة الخارجية المحيطة به لمعرفة مدى التغيرات الحاصلة ولتحديد الفرص والتهديدات وكذلك معرفة المواصفات والمزايا التنافسية من أجل السيطرة على البيئة الداخلية بشكل يساعد الإدارة على تحديد الاستراتيجية المفيدة لتحقيق أهداف المصرف³.

أوردت دراسة (كامط، وآخرون، 2019) عدة تعريفات للتشخيص الاستراتيجي⁴:

حيث عرف بأنه أداة تساعد على اتخاذ القرارات، بسبب قدرته على تشخيص البيئة الداخلية والخارجية فهو يساعد على تحديد استراتيجية المؤسسة، ويعد خطوة حاسمة عند إعداد الاستراتيجية.

كما عرف على أنه: مجموعة من الوسائل التي تستخدمها الإدارة في تحديد مدى التغير في البيئة الخارجية وتحديد الميزة التنافسية أو الكفاءة المميزة للمنظمة في السيطرة على بيئتها التنظيمية بحيث يساهم ذلك في زيادة قدرة الإدارة العليا على تحديد أهدافها ومركزها الاستراتيجي.

وقد عرف على أنه استنباط مجموعة من المعلومات المهمة تستخدم في تحديد استراتيجية المؤسسة من خلال تشخيص بيئتها الداخلية والخارجية التوازن بينهما لتحقيق أهدافها المسطرة.

¹ بوعزيز، محمد، وبلعدل، ياسين، دور التشخيص المالي في رسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، ص53.
² وكال، نور الدين، والحاج، خليفة (2018) التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، الجزائر، ص 134

³ حمازية، حياة (2014) أهمية التشخيص الاستراتيجي في دخول الأسواق الدولية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 15

⁴ كامط، بلقاسم، وشتحونة، حسين، وبوليفة، محمد الطاهر (2019) التشخيص الاستراتيجي في المؤسسات بين الأطار النظري والواقع العملي دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص8.

ثانياً: أهمية التشخيص الاستراتيجي

اهتم مختلف الباحثين والمهتمين بعالم إدارة الأعمال، بالإدارة الاستراتيجية بصفة عامة وبالتشخيص الاستراتيجي بصفة خاصة وذلك نظراً لأهميته في اتخاذ القرار، وتبرز أهمية التشخيص الاستراتيجي من خلال تحديد الفرص المتاحة أمام المصرف، يساعد التشخيص الاستراتيجي على تخصيص الموارد المتاحة وتحديد طرق استخدامها، تحديد ما يسمى بالقدرة المميزة للمصرف والتي تعرف على أنها القدرات والموارد التي يمتلكها المصرف، والعمليات التنفيذية المستخدمة في توظيف تلك القدرات والإمكانيات لإنجاز الهدف¹.

كما تبرز أهمية التشخيص الاستراتيجي من خلال (تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة، كونه ضرورة ملحة، نظراً لأنه يؤدي إلى الكفاءة في الأداء، ومعرفة نقاط القوة والضعف الداخلية، الفرص والتهديدات الخارجية وهذا التشخيص يبني على دراسة المؤسسة من جوهرها والمحيط الذي هو حولها، يتوقف نجاح المؤسسة إلى حد كبير على مدى دراستها للعوامل البيئية المؤثرة، ومدى الاستفادة من اتجاهات هذه العوامل، وبدرجة تأثير كل منهما، فضلاً عن سعي الكثير من المؤسسات إلى التأقلم مع عوامل بيئتها المتغيرة وجعلها تؤثر بشكل إيجابي على هذه البيئة)².

ثالثاً: مجالات التشخيص الاستراتيجي

تشمل مجالات التشخيص الاستراتيجي ما يلي: تحليل البيئة العامة، تحليل البيئة الصناعية والبيئة الدولية، تحليل العوامل الداخلية، تحليل الاستعدادات الداخلية، تحليل معطيات الصناعة، والبيئة الخارجية الحالية، والبيئة الخارجية المستقبلية، تحليل الموارد والاستعدادات الاستراتيجية، تحليل الثقافة المؤسسية، تحليل توقعات المساهمين، تقييم عوامل البيئة³.

¹ حمابيزة، حياة (2014) أهمية التشخيص الاستراتيجي في دخول الأسواق الدولية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 15

² كامط، بلقاسم، وشتحونة، حسين، وبوليفة، محمد الطاهر (2019) التشخيص الاستراتيجي في المؤسسات بين الاطار النظري والواقع العملي دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخصر بالوادي، الجزائر، ص 10.

³ حمابيزة، حياة (2014) أهمية التشخيص الاستراتيجي في دخول الأسواق الدولية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 17

تمر عملية التشخيص الاستراتيجي بعدة مراحل تتمثل: بتحديد فهم طبيعة المحيط، تحديد آثار المحيط، تحليل قوى المنافسة (المحيط التنافسي)، تحديد الموقع التنافسي، تحديد الفرص والمخاطر¹.

يتطلب التشخيص الاستراتيجي المرور بمجموعة من الخطوات الضرورية التالية²:

ت- تحديد المشكلة الأساسية في شكل واضح ومكتوب.

ث- معرفة أسباب المشكلة والمقدمات التي أدت إلى ظهورها بالإضافة إلى أعراضها.

ج- تحديد الاعراض المتعلقة بالمشكل والنتائج المرتبطة بعدم حل تلك المشاكل.

ح- التعرف على حدود المشكلة وصعوبتها ومدى تكرارها واستمراريتها.

خ- حصر مجال المشكلة (المؤسسة ككل أو الأقسام والجماعات أم الأفراد).

د- تتبع ارتباط المشكلة بمشاكل جانبية أخرى موجودة بالمؤسسة.

رابعاً: مستويات التشخيص الاستراتيجي

يرتكز التشخيص الاستراتيجي على مدخلين متكاملين هما: التشخيص الداخلي للمؤسسة والتشخيص الخارجي لمحيطها، ويرجع هذا التحليل لتصور المؤسسة بأنها نظام مفتوح على المحيط. وهذا لا يعني أن التشخيصين مستقلين، بل يقودنا إلى التفكير بأنهما طرفين مرتبطين جداً من الناحية الاستراتيجية، فالتشخيص الداخلي للمؤسسة ليس له معنى إذا كان بمعزل عن المنافسة، كما لا نستطيع القيام بتشخيص خارجي لمحيط المؤسسة دون توفر معلومات حول التشخيص الداخلي لها³.

أ- التشخيص الداخلي:

يقصد بالتشخيص الداخلي القيام البيئية الداخلية للمؤسسة لإبراز نقاط القوة ونقاط الضعف الموجودة داخل المؤسسة.

¹ كامط، بلقاسم، وشتحونة، حسين، وبوليفة، محمد الطاهر (2019) التشخيص الاستراتيجي في المؤسسات بين الاطار النظري والواقع العملي دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص9.

² كامط، بلقاسم، وشتحونة، حسين، وبوليفة، محمد الطاهر (2019) مرجع سبق ذكره، ص6.

³ كامط، بلقاسم، وشتحونة، حسين، وبوليفة، محمد الطاهر (2019) مرجع سبق ذكره، ص11.

1- نقاط القوة: تعرف على أنها مهارة أو ميزة تمتلكها المؤسسة لمواجهة المنافسين أو إشباع الاحتياجات ورغبات الأسواق التي تقوم بخدمتها أو تعزم عن خدمتها، كما تعرف على أنها إمكانيات داخلية موجودة فعلاً في المؤسسة تساعد على استغلال الفرص المتاحة والنقاط الممكنة وعلى مكافحة التهديدات.

2- نقاط الضعف: هي توفر قدرات داخلية معينة، ومواقف تؤدي إلى الفشل وتحقيق أهدافها لذلك لا بد من معالجتها.

ب- التشخيص الخارجي:

يعرف التشخيص الخارجي بأنه عملية استكشاف وفحص العوامل والمتغيرات الاقتصادية، والتكنولوجية، والسياسية والاجتماعية، والثقافية، وقوة المنافسة، وذلك من أجل تحديد الفرص والتهديدات الموجودة في محيط المؤسسة، ومعرفة مصادر ومكونات هذه الفرص والتهديدات من خلال تجزئتها إلى عناصر، أو إجراءات فرعية، وفهم علاقات التأثير والتأقلم فيما بينها من جهة، وبينها وبين مؤسسة الأعمال من جهة أخرى، وإن دراسة وتحليل مكونات البيئة الخارجية تركز على التعرف على جانبيين رئيسيين يمثلان نقطة الارتكاز في صياغة ورسم استراتيجية المنظمة وهما:

1- الفرص: هي الأحداث الظاهرة في بيئة المؤسسة التي إذا ما تم اغتنامها ستؤدي إلى أداء اقتصادي طبيعي، وهي مواقف في البيئة التي قد تساعد المؤسسة لبلوغ أهدافها أو تفوقها.

2- التهديدات: وهي الأحداث أو الظواهر في بيئة المؤسسة التي تمثل صعوبة لتحقيق مستوى أداء اقتصادي حسن، أو على الأقل المحافظة عليه، وهي معطيات البيئة الخارجية التي تسبب صعوبة أمام المؤسسة للوصول إلى أهدافها.

خامساً: أهمية التشخيص المالي والاستراتيجي في تحسين أداء المؤسسات المصرفية:

المؤسسة إذا أرادت البقاء والنمو وجب عليها النظر إلى الأمام وتنمي استراتيجيتها لمقابلة الظروف المتغيرة، فأبي مؤسسة تشتغل في بيئة معينة تخضع للعديد من المتغيرات المستمرة سواءً داخلية أو خارجية، وهذه التغيرات تتيح للمؤسسة فرص معينة يمكن استغلالها أو تهديدات وجب تفاديها ولذا يعد التشخيص من أهم الأدوات الضرورية لصياغة الاستراتيجية المالية للمؤسسة، حيث يتوقف عليه فحص البيئة الداخلية للمؤسسة وبالأخص الوظيفة المالية التي تعد من الوظائف الأساسية في المؤسسة، وذلك من خلال جمع المعلومات واكتشاف التهديدات والفرص وتحديد مواطن القوة ومواطن الضعف بغية معرفة الصحة المالية للمؤسسة ومن ثمة إعداد الوصفة اللازمة لمعالجة الخلل المالي التي تمر بها المؤسسة، ورسم معالم الاستراتيجية التي ينبغي على المؤسسة تبنيها في المستقبل، فهو يهدف إلى فحص وتشخيص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة أثناء فترة نشاطها أو حياتها.

تكمن أهمية كل من التشخيص المالي والاستراتيجي في تحسين أداء المؤسسات بشكل عام والمؤسسات المصرفية بشكل خاص كما يلي¹:

أ- الاستراتيجية المالية وسيلة لمواجهة مستجدات المحيط: في ظل العولمة، اكتسب محيط الأعمال بعداً دولياً، حيث أصبح من الصعب التأقلم معه، بسبب العديد من المتغيرات الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، ولمواجهة هذه الوضعية يجب على المؤسسة تبني استراتيجية مالية فعالة، تضمن بها التسيير الجيد لأموالها بما يكفل تدعيم المشاريع الاستثمارية.

ب- الاستراتيجية المالية أداة للنمو: أن النمو ليس ظاهرة عشوائية، بل هو نتيجة لمجموعة من القرارات ذات الطبيعة الاستراتيجية، فكل مؤسسة منهجية معينة في اختيار الاستراتيجية الملائمة.

ت- الاستراتيجية المالية كآلية لخلق القيمة المالية في المؤسسة: إن تحقيق العوائد النقدية مثل جوهر خلق القيمة المنتظرة من تخصيص الموارد المالية، وتساهم النسب المالية في هذا الإطار بجعل الأنشطة الخالقة للقيمة ذات كفاءة وتمكن من الاستخدام الأمثل للموارد المالية ضمن منهج استراتيجي معين.

¹ بوعزيز، محمد، وبلعدل، ياسين، دور التشخيص المالي في رسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، ص55.

ث-الاستراتيجية المالية وتحقيق ميزة تنافسية من منطلق تحسين الأداء: تعيش أية مؤسسة حالة تغير دائم، تواجه فيه إدارتها معضلة تعديل اختياراتها الاستراتيجية بشكل دائم خلال مراحل تنفيذها، إذا اقتضت هذه التغيرات.

الخاتمة:

إن التشخيص المالي هو الضرورة القصوى لرسم الاستراتيجية المالية، الذي من خلاله يتم تشريح الوضعية المالية للمؤسسة وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحالية، وهذا لتتمكن من إصدار حكم صادق وتحليل سليم عن نشاط مردودية وشروط توازن المؤسسة، والقيام بتقديرات تركز من وضع مخططات مالية مستقبلية ملائمة حسب المخططات العامة للمؤسسة.

تسعى الاستراتيجية المالية للمؤسسة دائماً لضمان الحصول على الأموال اللازمة وبأقل تكلفة كما أنها تسمح بتعديل الميزانية وتحقيق التوازنات المالية وتبيان الخطط المناسبة لاستثماراتها وسياسات توزيع الأرباح على الملاك ويستند إعداد الاستراتيجية المالية على توظيف أدوات التشخيص المالي بما يسمح بتحديد الوضعية المالية للمؤسسة ضمن معادلة الاستراتيجية المالية.

الفصل الثاني

الإطار العملي للدراسة

تم في هذا الفصل استعراض لمحة عن القطاع المصرفي السوري، ولمحة عن عينة الدراسة المتمثلة ببنك بيمو السعودي الفرنسي إضافة إلى بيان سياسة المصرف في إدارة التسهيلات الائتمانية ومخاطرها للحكم على جودة المحفظة الائتمانية للمصرف وعوائده.

أولاً: لمحة عن القطاع المصرفي الخاص في سوريا

يعتبر تطوير القطاع المالي من أهم إنجازات عملية التحول الاقتصادي في سورية التي بدأت عام 2000، وقد أصبح النظام المالي السوري يشتمل على: مصارف حكومية ومصارف خاصة، حيث كانت المصارف الحكومية والبالغ عددها 6 مصارف، تسيطر على السوق المصرفية السورية حتى عام 2003 ممتلكة شبكة فروع تتألف من 285 فرعاً في عام 2009.¹

وقد شهد القطاع المصرفي السوري تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة وهو ما يعتبر نتيجة للإصلاحات الكبيرة التي طالت هذا القطاع، والتي ساهمت في بناء قطاع مصرفي يتسم بالتنوع والانفتاح والقدرة على التطور المستمر، فقد شهد عام 2001 تطوراً لافتاً ومهماً وبداية مرحلة جديدة على صعيد إصلاح القطاع المالي، والمصرفي في سورية تمثل هذا التطور بإصدار القانون رقم 28 عام 2001، الذي يجيز للمصارف الخاصة بفتح فروع لها في سورية ومزاولة النشاط المصرفي الخاص.²

حيث بدأت المصارف الخاصة بدخول السوق، وقد أثار الاهتمام الذي بات يشهده القطاع المصرفي في سورية في الآونة الأخيرة ودخول المصارف الخاصة شهية أعداد كبيرة من المصارف العربية لدخول السوق السورية والمنافسة فيها حيث دخلت المصارف الخاصة إلى سورية حاولت بصورة جدية سد الثغرات التي تعانيها السوق

¹ http://www.alazmenah.com/?page=show_det&id=6008

² أسعد، سراج (2014) أثر تطبيق الاتفاقيات العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص 39

المصرفية السورية ولا سيما في مجال الإقراض المصرفي وقد استطاعت أن تتجاوز مشاكل حقيقية كانت في يوم من الأيام عقبة في وجه تطور القطاع المصرفي أبرزها الروتين والبيروقراطية¹.

وعقب دخول المصارف الخاصة دخلت المصارف الإسلامية السوق السورية متأخرة عن مثيلاتها التقليدية في القطاعين العام والخاص بعد صدور القانون رقم /24/ لعام 2005 الذي أسس لمرحلة جديدة وسمح بإنشاء المصارف في سورية. التي يعتمد عملها على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتسعى إلى إقامة التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع وقد كان السماح بإنشاء هذه المصارف بنوعيتها الإسلامية والتقليدية نقلة نوعية أنهت احتكار الدولة للعمل المصرفي بعد أن كانت المصارف كلها في سورية هي مصارف حكومية².

وقد بلغ عدد المصارف اليوم أربعة عشر مصرفاً ثلاثة مصارف منها إسلامية وإحدى عشر مصرفاً تقليدياً بعد أن تم تأسيس آخرها في عام 2009 وعلى الرغم من هذه السنوات القليلة استطاعت هذه المصارف قطع أشواط بعيدة فيما تقدمه من خدمات وفيما تمارسه من نشاطات لتستحوذ على حصة سوقية جيدة من حجم الإيداعات والتسهيلات فقد وفرت المصارف الإسلامية المزيد من الخيارات لطالبي التمويل وبالتكامل مع خدمات المصارف التقليدية لتشكل المكونات الأساسية للقطاع المصرفي. واليوم لا بد لهذه المصارف أن تعمل وفق استراتيجيات واضحة للحفاظ على ما أنجزته ولتستطيع تطوير أعمالها في ظل المنافسة المحتدمة في السوق السورية.

وقد أثبت القطاع المصرفي في سورية صموده في مواجهة الأزمات وقدرته على حماية أموال المودعين والمساهمين، مما انعكس إيجابياً على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق استقطاب الاستثمارات واستغلالها بالطريقة المثالية وإعادة توظيفها عن طريق الائتمان المصرفي.

ثانياً: لمحة عن عينة الدراسة (بنك بيمو السعودي الفرنسي):

تأسس بنك بيمو السعودي الفرنسي في الجمهورية العربية السورية كشركة مساهمة عام 2004 لمدة تسعة وتسعين سنة كأول بنك سوري خاص منذ 40 عاماً في الجمهورية العربية السورية ، برأسمال قدره خمسة مليارات ليرة سورية ، وهي غير مدفوعة بالكامل حتى عام 2011 تم استكمالها ، موزعة على خمسة ملايين سهم ، وفي نهاية عام 2019 بلغ رأسمال البنك ثمانية مليارات ليرة سورية موزعة على ثمانون مليون سهم،

¹ المركز الاقتصادي السوري ، القطاع المصرفي في سورية، واقع وأفاق ، ، برعاية الشركة الوطنية للتأمين، سوريا. ص3
² البقاعي، أنس، تجربة المصارف الإسلامية في سورية الواقع والمعوقات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد30، العدد الأول، دمشق، 2014. ص 25

بلغ عدد فروع (39) فرع ولكن نتيجة للظروف التي تشهدها بعض المناطق في الجمهورية العربية السورية تم إيقاف العمل مؤقتاً في ثمانية فروع.

وقد أصبح بنك بيمو من المؤسسات المالية الرائد ومساهمياً أساسياً في تمويل النشاطات التجارية والصناعية والعقارية على مستوى الشركات والأفراد فقد بلغت الحصة السوقية لبنك بيمو السعودي الفرنسي عام 2019 من ناحية إجمالي الأصول 12.77% وهو بالمرتبة الثالثة بين المصارف بفارق بسيط عن بنك البركة الذي يسبقه في الترتيب أما من ناحية التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة 21.7% وهي تعد الحصة الأكبر بين المصارف.

استراتيجية البنك: يسعى بنك بيمو السعودي الفرنسي إلى المحافظة على مستوى أدائه من خلال تقديم الخدمات والحلول المصرفية المتنوعة للأفراد والشركات بكفاءة عالية ويحافظ على ميزته التنافسية والتي تكمن في تغطيته الواسعة لغالبية المحافظات السورية من خلال فروع الموزعة في المحافظات.

رؤية البنك: أن يكون البنك الأول لجميع السوريين

رسالة البنك: أن يلتزم بتلبية حاجات زبائنه وتخطي توقعاتهم والسعي إلى زيادة حقوق المساهمين وتحسين الظروف المعيشية للموظفين، والمساهمة بشكل فعال في تنمية البلد اقتصادياً واجتماعياً. تم اختيار بنك بيمو السعودي الفرنسي من بين المصارف الخاصة كونه بنك يملك أكبر حصة سوقية من ناحية ودائع العملاء وأكبر حصة من صافي القروض والتسهيلات نتيجة اتباعه سياسة منفتحة في منح التسهيلات الائتمانية مقارنة مع باقي البنوك.

قيم البنك: النزاهة، التحفظ، السرية، المسؤولية الاجتماعية، الامتياز والاحتراف.

منتجات وخدمات البنك: يقدم البنك مجموعة متنوعة ومتكاملة من المنتجات والخدمات التي تهدف إلى تلبية احتياجات العملاء المصرفية كافة وتتضمن:

- الحسابات بأنواعها (جاري، توفير)
- حسابات الجوائز، حساب جاري يتيح فرص دخول سحبات اسبوعية، شهرية، سنوية لربح هدايا متنوعة من ليرات ذهبية وأدوات كهربائية وغيرها.
- الودائع المصرفية
- الحوالات
- بطاقات الصراف الآلي
- بطاقات الائتمان

- الشيكات
- صناديق الأمانات
- توطين الرواتب
- توطين فواتير الهاتف الخليوي
- الخدمات المصرفية الاللكترونية بأنواعها وكافة أنواع التسهيلات الائتمانية.
- القرض السكني: يقدم البنك القرض السكني سعياً منه في توفير الفرصة لعملائه لامتلاك منزل جديد في سورية وبشروط ميسرة.
- قرض الاكساء: يطرح البنك قرض الاكساء ضمن برنامج القروض السكنية لتلبية احتياجات العملاء باكساء منازلهم.
- قرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: والذي يساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة على توسيع نشاطهم الاقتصادي.
- القرض المهني: الذي يساهم بدعم أصحاب المهن الحرة في توسيع أعمالهم.
- القرض الشخصي: يهدف إلى تمويل احتياجات الشخصية للعملاء سواء كانت الرواتب موطنة لدى البنك أم غير موطنة.
- القرض الاستهلاكي: وهو القرض الذي يمكن كافة زبائن البنك من تقسيط الأدوات الاستهلاكية المختلفة (المنزلية، الاللكترونية، المفروشات) عن طريق مجموعة من صالات البيع والشركات التي تم التعاقد معها.
- القرض الاستهلاكي بالتعاون مع السورية للتجارة: الذي يتيح لموظفي القطاع العام تقسيط كافة الأدوات الاستهلاكية (المنزلية، الاللكترونية، المفروشات) عبر منافذ السورية للتجارة وبشروط ميسرة.
- القرض التعليمي: الذي يتيح لطلاب الجامعات الخاصة سداد القسط الجامعي على دفعات شهرية من خلال التعاون مع مجموعة من الجامعات الخاصة.
- قرض السيدات: الذي يقدم الدعم للسيدات في كافة المجالات المهنية لتطوير أعمالهم وذلك بشروط سهلة ومزايا عديدة.
- قرض الترميم: الذي يتيح لزبائن البنك ترميم عقاراتهم المتضررة سواء كانت سكنية أم صناعية أم تجارية.

ثالثاً: التشخيص الاستراتيجي لبنك بيمو السعودي الفرنسي من خلال التحليل الرباعي (SOWT)

يستخدم التحليل الرباعي كأداة تحليل استراتيجي تساعد المصارف في التعرف على العوامل الايجابية والسلبية التي تؤثر على المصرف سواء من داخله أو خارجه. ينقسم هذا التحليل إلى أربعة عناصر وهي: **القوة**: عناصر القوة في المصرف وهي التي تميزه عن غيره من المصارف.

الضعف: نقاط ضعف المصرف

الفرص: وهي تأتي من خارج المصرف وتؤدي إلى نتائج ايجابية له مثل: زيادة الخدمات والأرباح، وزيادة عدد العملاء.

التحديات: وهي التي تأتي من خارج المصرف ويمكن أن تسبب اضطرابات

ويعتبر التحليل الرباعي من الأدوات الهامة في تنظيم المعلومات، تقديم الحلول، تحديد التحديات واغتنام الفرص.

الجدول رقم (1) تحليل SOWT لبنك بيمو السعودي الفرنسي

نقاط القوة	نقاط الضعف
1- يتمتع البنك باستقلالية عالية	1- موقع البنك في منطقة مكتظة مما يزيد من المخاطر الأمنية
2- قيادة حكيمة وكفؤة ذات خبرة في مجالها	2- النسبة الأكبر من موظفي البنك حديثي التعيين مما يؤدي لفجوة في موضوع الخبرة العملية
3- يتمتع البنك بمصداقية عالية على المستوى المحلي والدولي	3- ارتفاع معدل دوران الموظفين نظراً لانخفاض الرواتب والأجور لدى البنك
4- وجود بنية تحتية من قواعد بيانات وتعليمات وتشريعات قوية ومترابطة	4- ارتفاع معدلات الفائدة على القروض
5- رقابة مصرفية حصيفة وفق أفضل المعايير والممارسات الحكومية	5- ضعف في ثقافة المخاطر المرتبطة بأعمال البنك
6- خضوعه لنظام حوكمة الشركات الصادر عن مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية	6- إغلاق معظم فروع البنك في المحافظات السورية نتيجة الأوضاع الأمنية السائدة
7- نجاح البنك في التعامل مع الأزمات	
8- منح امتيازات للموارد البشرية العاملة في البنك	

<p>9- توسيع المظلة الرقابية على البنك من قبل مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وسوق دمشق للأوراق المالية، وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب</p> <p>10- الشمول المالي وتنوع الخدمات المقدمة</p>	
<p>الفرص</p>	<p>التحديات</p>
<p>1- توفر مصادر دعم مالي من جهات أخرى ومن الشريك الاستراتيجي الداعم</p> <p>2- استغلال الاستقرار السياسي في موقع الإدارة العامة يساعد في تحفيز النمو الاقتصادي</p> <p>3- وضوح وثبات السياسة النقدية في سورية</p> <p>4- تحفيز البنوك لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة</p> <p>5- توسيع الدور الرقابي لبنك المركزي</p> <p>6- العلاقات المتينة مع العديد من المؤسسات الدولية</p> <p>7- تدعيم نشر الثقافة المالية والمصرفية</p> <p>8- استغلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في نطاقات مدروسة</p> <p>9- التعاقد مع شركات كبرى لتكنولوجيا المعلومات وذات خبرة في مجال أمن المعلومات</p> <p>10- تطوير منهجيات وآليات وادوات لعملية إدارة المخاطر في البنك</p> <p>11- القوانين والأنظمة تعطي البنك استقلالية مالية وإدارية تامة</p> <p>12- مذكرات تفاهم مع بعض الجهات الأمنية والحكومية للتعامل مع الظروف الاستثنائية</p>	<p>1- ارتفاع مستوى التنافسية في القطاع المصرفي</p> <p>2- تراجع المؤشرات الاقتصادية</p> <p>3- عدم كفاية البيانات الإحصائية عن القطاع المالي</p> <p>4- ضعف الثقافة المالية والمصرفية</p> <p>5- تهديدات الاختراق الإلكتروني الذي قد يؤدي إلى آثار مالية وغير مالية ويعرض البنك لمخاطر السمعة</p> <p>6- مخاطر تزييف العملة والشيكات في ضوء التطور التكنولوجي في الطباعة</p> <p>7- كوارث طبيعية</p> <p>8- العمليات المالية المشبوهة</p> <p>9- عدم شمول الإطار التشريعي أو وجود ثغرات في البيئة التشريعية</p>

المصدر: إعداد الباحث

رابعاً: التشخيص المالي لبنك بيمو السعودي الفرنسي

تناولت عملية التشخيص المالي للبنك خمسة مجموعات رئيسية هي:

إدارة التسهيلات الائتمانية (مؤشرات التوظيف).	مؤشرات جودة الأرباح
مؤشرات جودة السيولة	مؤشرات الربحية والكفاءة التشغيلية.
مؤشرات السوق	مؤشرات كفاءة رأس المال
الأمان المصرفي	

أ- مؤشرات إدارة التسهيلات الائتمانية (مؤشرات التوظيف)

التسهيلات المباشرة: وهي التسهيلات التي يمنحها المصرف على شكل أموال نقدية مثل الجاري مدين والقروض بأنواعها حيث يتم تزويد المقرض باحتياجاته من الأموال سواء كان هذا التمويل طويل الاجل او قصير الاجل حيث يعتمد نوع ومدة التمويل على الحاجة المرتبطة به. تقيس مؤشرات إدارة التسهيلات الائتمانية (مؤشرات التوظيف) مدى كفاءة المصرف في إدارة أصوله، ومدى استخدام المصرف للودائع لديه في تمويل محفظة التسهيلات الائتمانية، إذ يشار إلى هذه النسب من خلال:

1- نسبة إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع (نسبة التوظيف)

تعكس هذه النسبة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بالمقارنة مع الكتلة الاجمالية للودائع الموجودة لدى البنك حيث يتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي التسهيلات الائتمانية إلى مجموع ودائع العملاء وودائع البنوك كما يلي¹:

$$\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية} \div \text{مجموع ودائع العملاء وودائع البنوك}$$

نتيجة تحليل البيانات المالية للبنك خلال الفترة (2015-2019) واحتساب النسبة السابقة ظهرت النتائج التالية كما في الجدول رقم (2)

الجدول رقم (2) نسبة التوظيف خلال الفترة (2015-2019)

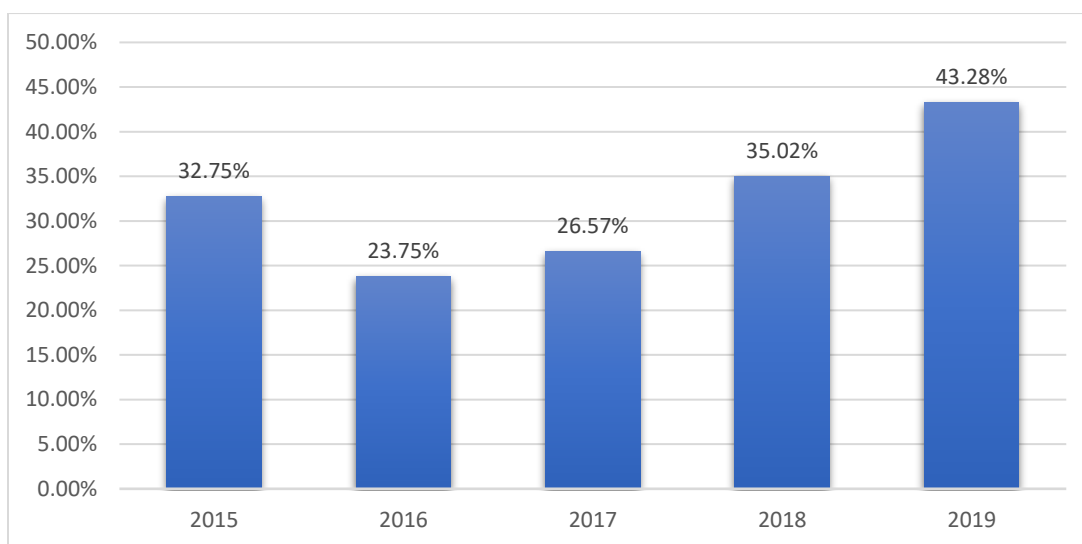
¹ الجزراوي، إبراهيم محمد علي (2010) تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، العراق، ص 30

البنك	العام	اجمالي التسهيلات الائتمانية	الودائع	نسبة التوظيف
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2015	46,160,538,595	140,966,675,134	32.75%
	2016	45,195,193,699	190,319,577,943	23.75%
	2017	54,296,595,419	204,359,723,619	26.57%
	2018	89,005,359,105	254,130,491,225	35.02%
	2019	114,354,978,814	264,241,657,447	43.28%

المصدر: إعداد الباحث

يبين الجدول أعلاه انخفاض نسبة التوظيف لدى البنك خلال عام 2016 مقارنة بزيادة حجم الودائع خلال العام، ومن ثم معاودة ارتفاعها بوتيرة عالية خلال الفترة (2018-2019)، نتيجة إجماع البنك عن منح التسهيلات الائتمانية خلال عام 2016، ومن ثم معاودته منحها بعد التعافي الاقتصادي الذي شهدته سورية بدءاً من العام 2017 حيث بلغت النسبة 43.28% في عام 2019 بزيادة قدرها 10.52% عن عام 2015 وهذا يعتبر مؤشر جيد وواضح عن منح البنك للتسهيلات بشكل متزايد.

الشكل رقم (1) نسبة التوظيف خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: إعداد الباحث

2- نسبة صافي القروض والتسهيلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات:

تساعد هذه النسبة في الحكم على جودة ادارة الاصول كون أن الجزء الاكبر من الأصول مكون من التسهيلات الائتمانية وهي من التوظيفات المالية ذات الخطر المرتفع بالمقارنة مع التوظيفات الاخرى لذلك في حال انخفاض هذه النسبة فان ذلك يدل على ارتفاع عامل الامان على حساب الربح ، أما في حال ارتفاعها فان ذلك يدل على توظيف المصرف لامواله في أصول أكثر مخاطرة وبالتالي انخفاض عامل الأمان وارتفاع الربح.

يتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي التسهيلات على اجمالي الموجودات كما يلي¹:

$$\text{صافي التسهيلات الائتمانية} \div \text{اجمالي الموجودات}$$

الجدول رقم (3) نسبة صافي التسهيلات إلى الموجودات خلال الفترة (2015-2019)

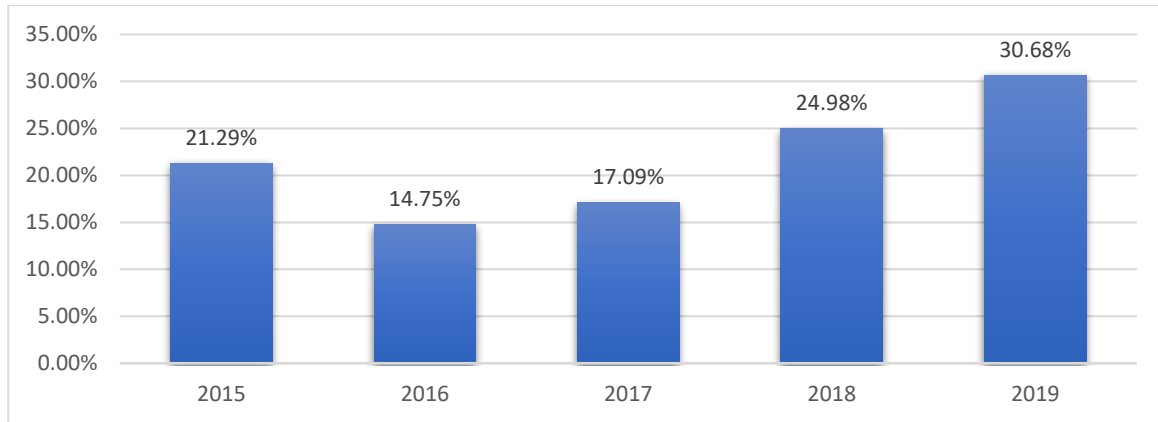
البنك	العام	صافي التسهيلات	اجمالي الموجودات	نسبة صافي التسهيلات إلى الموجودات
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2015	36,596,288,925	171,914,630,210	21.29%
	2016	34,628,020,853	234,795,067,679	14.75%
	2017	42,898,606,921	251,029,299,156	17.09%
	2018	75,992,804,942	304,216,974,695	24.98%
	2019	98,639,339,437	321,520,457,206	30.68%

يبين الجدول أعلاه انخفاض النسبة في عام 2016 مقارنة بازدياد حجم الموجودات، ون ثم معاودة ارتفاع النسبة في العامين 2018-2019 واقبال البنك على منح التسهيلات الائتمانية لتصل الى 30.68%

¹ عبد الرسول، هند ضياء (2018) تأثير بعض العوامل الداخلية على ربحية المصارف- دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية بين إقليم كردستان ومحافظات الجنوب للفترة من 2010-201، مجلة جامعة جيهان- أربيل العلمية، العدد 2، الجزء c العراق، ص 153

كما نلاحظ أن نسبة صافي التسهيلات على اجمالي الموجودات تسير بشكل متواز مع نسبة التوظيف كون الودائع تشكل النسبة الأكبر من التزامات البنك، وبالتالي الارتفاع والانخفاض بالنسبة كان في الأعوام ذاتها.

الشكل رقم (2) نسبة صافي التسهيلات إلى الموجودات خلال الفترة (2015-2019)



ب- مؤشرات جودة السيولة.

1- نسبة تغطية النقدية

يتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية كما يلي¹:

$$\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} \div \text{التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.}$$

نتيجة تحليل البيانات المالية للبنك خلال الفترة (2015-2019) واحتساب النسبة السابقة ظهرت النتائج التالية كما في الجدول رقم (4)

الجدول رقم (4) نسبة التغطية النقدية خلال الفترة (2015-2019)

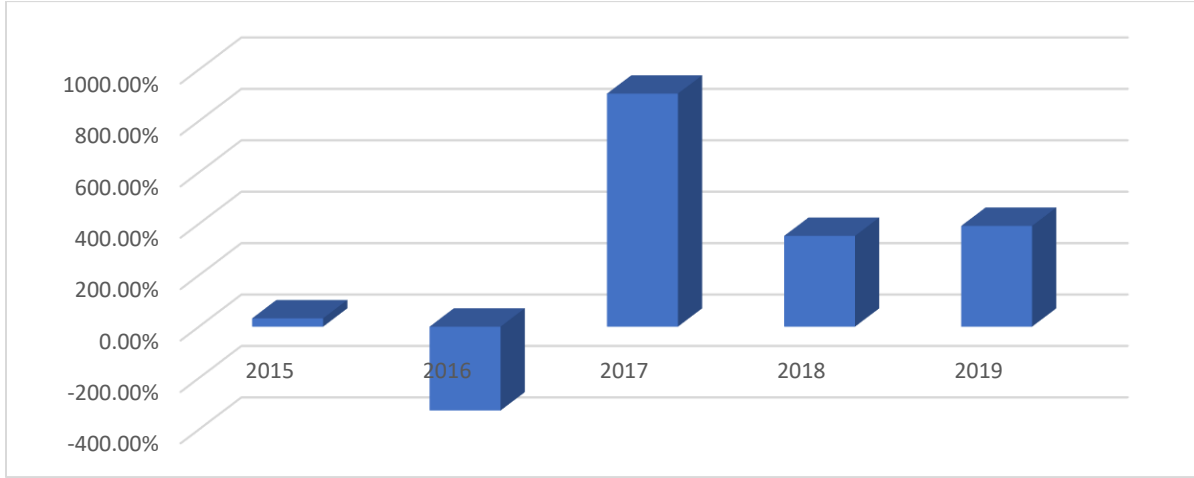
البنك	العام	التدفق النقدي التشغيلي	التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	نسبة التغطية النقدية
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2015	14,544,625,313	44,708,626,157	32.53%
	2016	(19,245,032,261)	5,899,602,734	-326.21%
	2017	18,047,895,247	1,990,957,807	906.49%
	2018	25,949,012,315	7,351,226,642	352.99%
	2019	27,921,002,858	7,121,690,657	392.06%

المصدر: إعداد الباحث

يبين الجدول أعلاه انخفاض نسبة التغطية النقدية لدى البنك خلال عام 2016، ومن ثم معاودة ارتفاعها خلال عام 2017، لتشهد تذبذباً فيما بعد عاماً بالارتفاع و عاماً بالانخفاض.

¹ مطر، محمد عطية، وعبيدات، أحمد نواف (2007) دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 4، الأردن، ص 451

الشكل رقم (3) نسبة التغطية النقدية خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: إعداد الباحث

2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون

يمكن احتساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية على فوائد الديون المستخرجة من قائمة المركز المالي، كما يلي¹:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ فوائد الديون.

نتيجة تحليل البيانات المالية للبنك خلال الفترة (2019-2015) واحتساب النسبة السابقة ظهرت النتائج التالية كما في الجدول رقم (5)

الجدول رقم (5) نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون خلال الفترة (2015-2019)

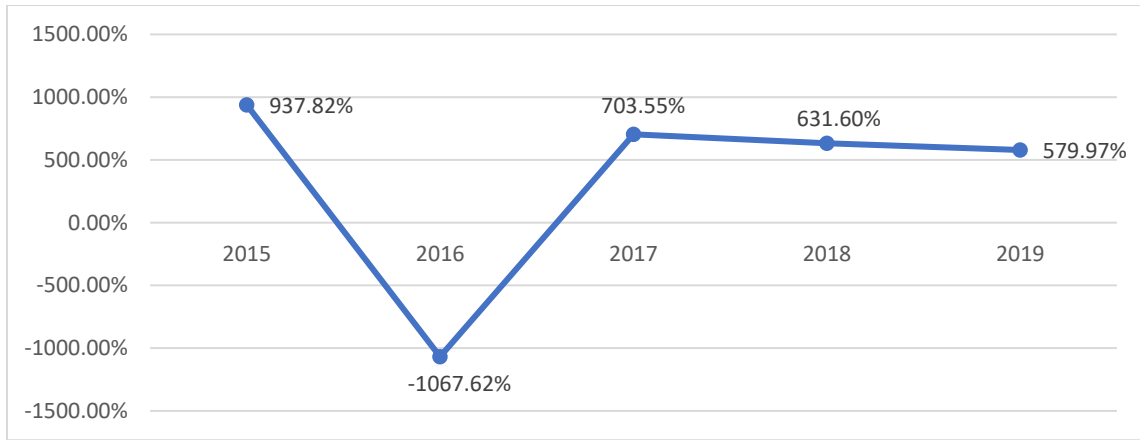
البنك	العام	التدفق النقدي التشغيلي	فوائد الديون	نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2015	14,544,625,313	1,550,895,801	937.82%
	2016	(19,245,032,261)	1,802,612,831	-1067.62%
	2017	18,047,895,247	2,565,265,133	703.55%
	2018	25,949,012,315	4,108,473,726	631.60%
	2019	27,921,002,858	4,814,237,673	579.97%

¹ كرار، عبد الاله عزيز (2014) دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج kida دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد السابع، العدد الثلاثون، العراق، ص 10

المصدر: إعداد الباحث

يبين الجدول أعلاه انخفاض نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون لدى البنك خلال عام 2016، ومن ثم معاودة ارتفاعها خلال عام 2017، لتشهد انخفاضات متتالية خلال الفترة (2018-2019) وذلك نتيجة ارتفاع في إجمالي المطالب مقارنة بالتدفق النقدي في السنوات المذكورة.

الشكل رقم (4) نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: إعداد الباحث

3- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة

تحتسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على المطلوبات المتداولة والتي جرى حسابها من تحليل استحقاقات الأصول والمطالب للشركات عينة الدراسة وتحتسب هذه النسبة كما يلي¹:

$$\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} \div \text{المطلوبات المتداولة}$$

نتيجة تحليل البيانات المالية للبنك خلال الفترة (2019-2015) واحتساب النسبة السابقة ظهرت النتائج التالية كما في الجدول رقم (6)

¹ كرار، عبد الاله عزيز (2014) دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج kida دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد السابع، العدد الثلاثون، العراق، ص 10

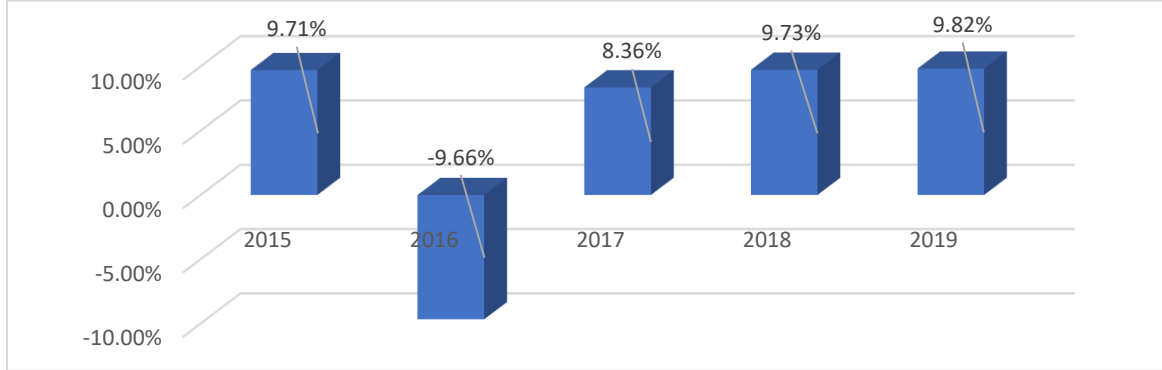
الجدول رقم (6) نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة خلال الفترة (2015-2019)

البنك	العام	التدفق النقدي التشغيلي	المطالب المتداولة	نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2015	14,544,625,313	149,782,589,428	9.71%
	2016	(19,245,032,261)	199,166,698,123	-9.66%
	2017	18,047,895,247	215,821,935,979	8.36%
	2018	25,949,012,315	266,707,653,196	9.73%
	2019	27,921,002,858	284,267,172,852	9.82%

المصدر: إعداد الباحث

يبين الجدول أعلاه انخفاض نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة لدى البنك خلال عام 2016، ومن ثم معاودة ارتفاعها فيما بعد لتشهد ارتفاعات متتالية خلال الفترة (2017-2019).

الشكل رقم (5) نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة خلال الفترة (2019-2015)



المصدر: إعداد الباحث

4- مؤشر النقدية التشغيلي

يتم قسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على صافي الدخل لاحتساب هذه النسبة وفق القانون التالي¹:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الدخل.

نتيجة تحليل البيانات المالية للبنك خلال الفترة (2015-2019) واحتساب النسبة السابقة ظهرت النتائج التالية كما في الجدول رقم (7)

الجدول رقم (7) مؤشر النقدية التشغيلي خلال الفترة (2015-2019)

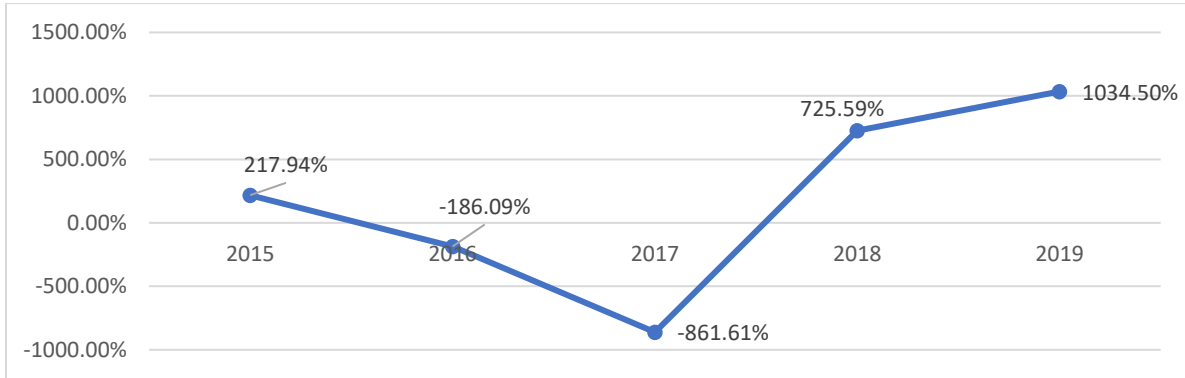
البنك	العام	التدفق النقدي التشغيلي	صافي الدخل	مؤشر النقدية التشغيلي
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2015	14,544,625,313	6,673,791,454	217.94%
	2016	(19,245,032,261)	10,341,740,108	-186.09%
	2017	18,047,895,247	(2,094,673,697)	-861.61%
	2018	25,949,012,315	3,576,247,697	725.59%
	2019	27,921,002,858	2,698,993,688	1034.50%

المصدر: إعداد الباحث

يبين الجدول أعلاه انخفاض مؤشر النقدية التشغيلي لدى البنك خلال عام 2016، ومن ثم انخفاضها بشكل حاد خلال عام 2017، ومن ثم معاودة ارتفاعها خلال الفترة (2018-2019) يعود سبب الانخفاض في عام 2017 الى انخفاض صافي الدخل نتيجة إعادة تقييم القطع البنوي وذلك لانخفاض سعر صرف القطع الأجنبي بالنسبة لليرة السورية.

¹ لزهارى، زواويد، وعبد اللطيف، مصيطفى (2016) التدفق النقدي التشغيلي ودوره في تقييم جودة الأرباح داخل المؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة nca بالجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، السنة السابعة، الجزائر، ص 504

الشكل رقم (6) مؤشر النقدية التشغيلي خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: إعداد الباحث

5- نسبة السيولة :

تقيس مدى كفاية الموارد النقدية للشركة للوفاء بالتزاماتها النقدية قصيرة الأجل وتقاس من خلال المعادلة التالية¹:

$$\text{الأصول المتداولة} \div \text{الالتزامات المتداولة}$$

نتيجة تحليل البيانات المالية للبنك خلال الفترة (2019-2015) واحتساب النسبة السابقة ظهرت النتائج التالية كما في الجدول رقم (8)

الجدول رقم (8) نسبة السيولة خلال الفترة (2015-2019)

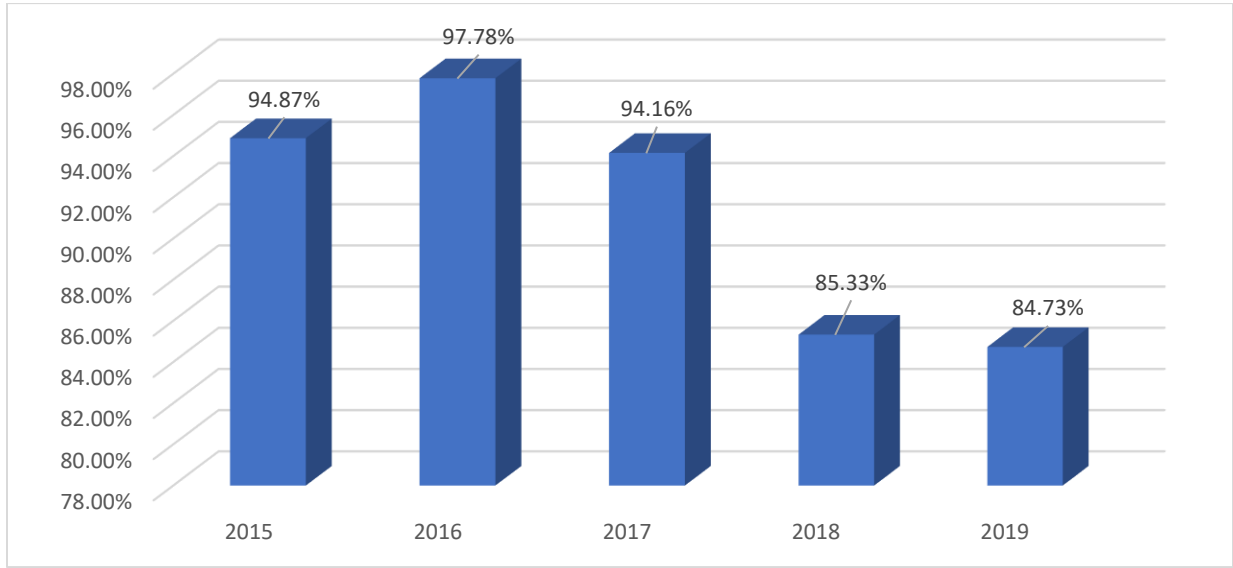
البنك	العام	الأصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	نسبة السيولة
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2015	142,102,517,337	149,782,589,428	94.87%
	2016	194,754,682,203	199,166,698,123	97.78%
	2017	203,210,271,601	215,821,935,979	94.16%
	2018	227,582,844,563	266,707,653,196	85.33%
	2019	240,864,284,691	284,267,172,852	84.73%

المصدر: إعداد الباحث

يبين الجدول أعلاه تذبذب نسب السيولة لدى البنك خلال الفترة المذكورة، من خلال ارتفاعها خلال عام 2016، وانخفاضها فيما بعد خلال الفترة (2017-2019).

¹ الإمام، صلاح الدين محمد أمين (2017) تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2013 بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد 41، العراق، ص 119

الشكل رقم (7) نسبة السيولة خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: إعداد الباحث

ت- مؤشرات جودة الأرباح

1- نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية

أي نسبة توليد أرباح الأستثمار من الملاك في الشركة يتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على حقوق الملكية وفقاً لما يلي¹:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ حقوق الملكية.

نتيجة تحليل البيانات المالية للبنك خلال الفترة (2015-2019) واحتساب النسبة السابقة ظهرت النتائج التالية

كما في الجدول رقم (9)

¹ بوميمز، فريد (2015) دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة - دراسة حالة مؤسسة جيجل، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 55

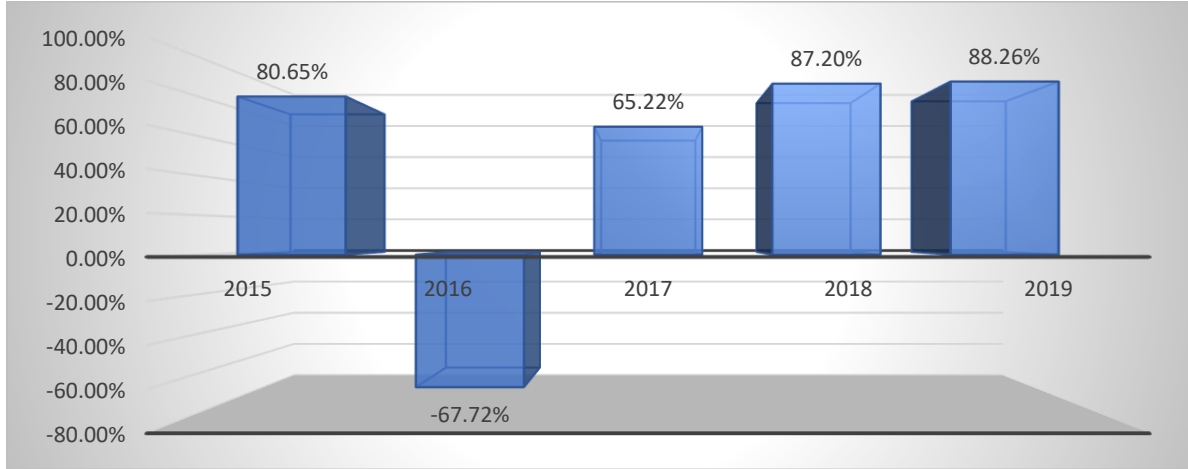
الجدول رقم (9) نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية خلال الفترة (2015-2019)

البنك	العام	التدفق النقدي التشغيلي	حقوق الملكية	نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2015	14,544,625,313	18,034,182,415	80.65%
	2016	(19,245,032,261)	28,420,273,257	-67.72%
	2017	18,047,895,247	27,671,814,541	65.22%
	2018	25,949,012,315	29,757,194,490	87.20%
	2019	27,921,002,858	31,633,353,419	88.26%

المصدر: إعداد الباحث

يبين الجدول أعلاه انخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية لدى البنك خلال عام 2016، ومن ثم معاودة ارتفاعها خلال الفترة (2018-2019).

الشكل رقم (8) نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: إعداد الباحث

2- نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

يتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على إجمالي الأصول وفقاً لما يلي¹:

$$\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} \div \text{إجمالي الأصول}$$

نتيجة تحليل البيانات المالية للبنك خلال الفترة (2015-2019) واحتساب النسبة السابقة ظهرت النتائج التالية كما في الجدول رقم (10)

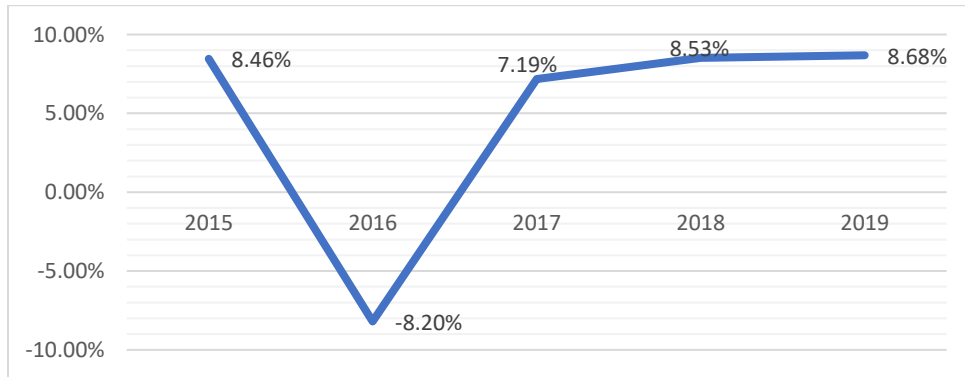
الجدول رقم (10) نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية خلال الفترة (2015-2019)

البنك	العام	التدفق النقدي التشغيلي	إجمالي الأصول	نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2015	14,544,625,313	171,914,630,210	8.46%
	2016	(19,245,032,261)	234,795,067,679	-8.20%
	2017	18,047,895,247	251,029,299,156	7.19%
	2018	25,949,012,315	304,216,974,695	8.53%
	2019	27,921,002,858	321,520,457,206	8.68%

المصدر: إعداد الباحث

يبين الجدول أعلاه انخفاض نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية لدى البنك خلال عام 2016، ومن ثم معاودة ارتفاعها خلال الفترة (2018-2019).

الشكل رقم (9) نسبة العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: إعداد الباحث

¹ بوميمز، فريد (2015) دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة - دراسة حالة مؤسسة جيجل، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 55

3- نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافي المبيعات

تم احتساب النسبة من خلال قسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على صافي المبيعات وفقاً لما يلي¹: (المبيعات في المصارف هي الإيرادات)

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي المبيعات

نتيجة تحليل البيانات المالية للبنك خلال الفترة (2015-2019) واحتساب النسبة السابقة ظهرت النتائج التالية كما في الجدول رقم (10)

الجدول رقم (11) نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافي المبيعات خلال الفترة (2015-2019)

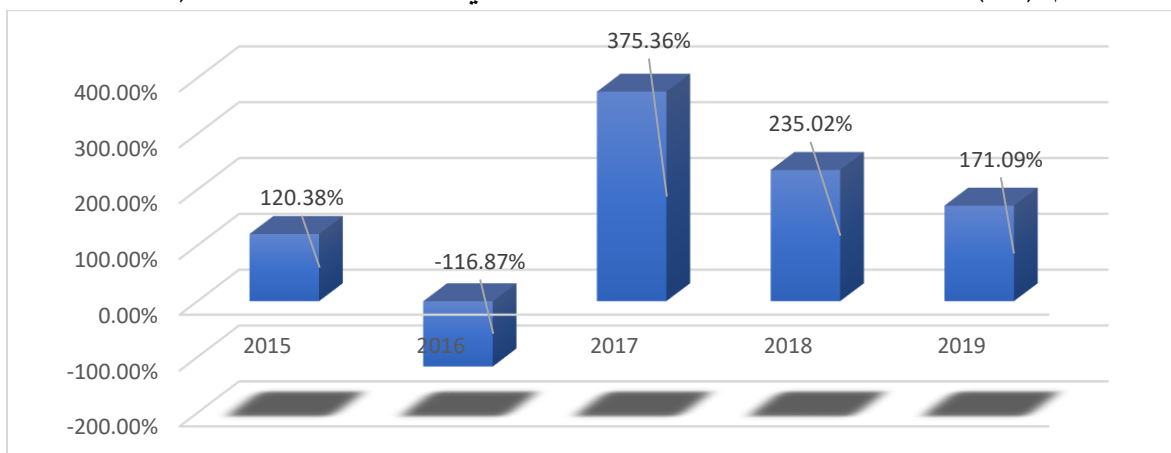
البنك	العام	التدفق النقدي التشغيلي	صافي المبيعات	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافي المبيعات
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2015	14,544,625,313	12,082,297,332	120.38%
	2016	(19,245,032,261)	16,467,424,285	-116.87%
	2017	18,047,895,247	4,808,115,721	375.36%
	2018	25,949,012,315	11,041,243,375	235.02%
	2019	27,921,002,858	16,319,855,893	171.09%

المصدر: إعداد الباحث

يبين الجدول أعلاه انخفاض نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافي المبيعات لدى البنك خلال عام 2016، ومن ثم معاودة ارتفاعها خلال عام 2017، لتشهد فيما بعد انخفاضات متتالية خلال الفترة (2018-2019).

¹ بوميمز، فريد (2015) دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة - دراسة حالة مؤسسة جيجل، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 55

الشكل رقم (10) نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى صافي المبيعات خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: إعداد الباحث

4- مؤشر النشاط التشغيلي

تم قسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة وذلك لاحتساب النسبة المذكورة وفقاً لما يلي¹:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة.

نتيجة تحليل البيانات المالية للبنك خلال الفترة (2015-2019) واحتساب النسبة السابقة ظهرت النتائج التالية كما في الجدول رقم (12)

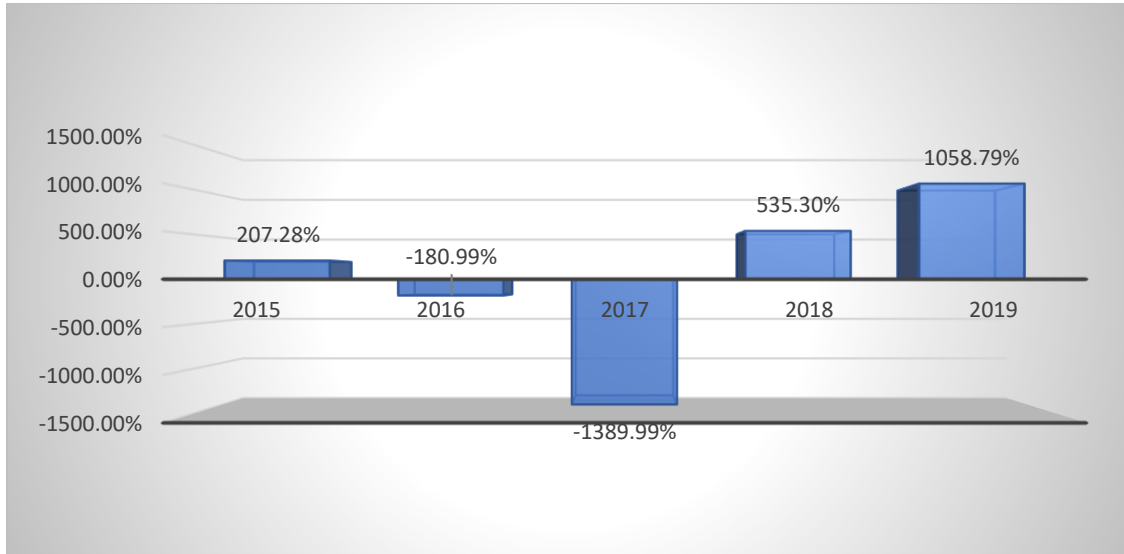
¹ كرار، عبد الاله عزيز (2014) دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج kida دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد السابع، العدد الثلاثون، العراق، ص 10

الجدول رقم (12) مؤشر النشاط التشغيلي خلال الفترة (2015-2019)

مؤشر النشاط التشغيلي	صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة	التدفق النقدي التشغيلي	العام	البنك
207.28%	7,016,866,105	14,544,625,313	2015	بنك بيمو السعودي الفرنسي
-180.99%	10,633,019,568	(19,245,032,261)	2016	
-1389.99%	(1,298,416,234)	18,047,895,247	2017	
535.30%	4,847,566,392	25,949,012,315	2018	
1058.79%	2,637,066,458	27,921,002,858	2019	

المصدر: إعداد الباحث

يبين الجدول أعلاه انخفاض مؤشر النشاط التشغيلي لدى البنك خلال عام 2016، ومن ثم انخفاضها بشكل حاد خلال عام 2017، لتشهد فيما بعد ارتفاعات متتالية خلال الفترة (2018-2019).
الشكل رقم (11) مؤشر النشاط التشغيلي خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: إعداد الباحث

5- جودة المستحقات:

وتقاس من خلال المعادلة التالية:

المستحقات الكلية ÷ إجمالي الأصول

حيث يتم احتساب المستحقات الكلية كما يلي¹:

المستحقات الكلية = الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب - صافي التدفق النقدي التشغيلي

نتيجة تحليل البيانات المالية للبنك خلال الفترة (2015-2019) واحتساب النسبة السابقة ظهرت النتائج التالية كما في الجدول رقم (13)

الجدول رقم (13) جودة المستحقات خلال الفترة (2015-2019)

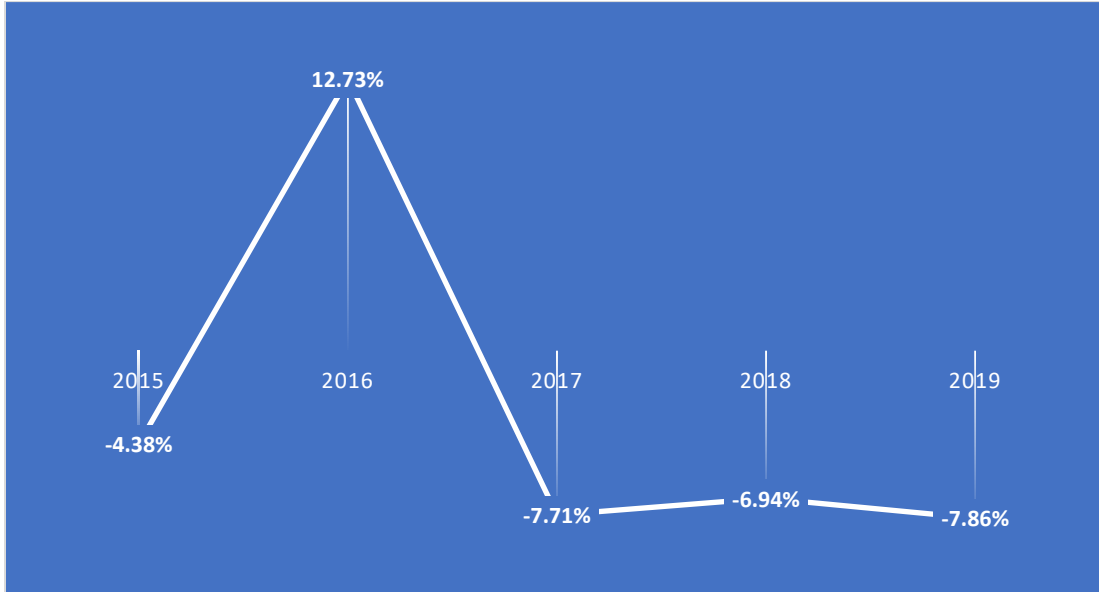
جودة المستحقات	الأصول	المستحقات الكلية	صافي التدفق النقدي التشغيلي	الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب	العام	البنك
-4.38%	171,914,630,210	(7,527,759,208)	14,544,625,313	7,016,866,105	2015	بنك بيمو السعودي الفرنسي
12.73%	234,795,067,679	29,878,051,829	(19,245,032,261)	10,633,019,568	2016	
-7.71%	251,029,299,156	(19,346,311,481)	18,047,895,247	(1,298,416,234)	2017	
-6.94%	304,216,974,695	(21,101,445,923)	25,949,012,315	4,847,566,392	2018	
-7.86%	321,520,457,206	(25,283,936,400)	27,921,002,858	2,637,066,458	2019	

المصدر: إعداد الباحث

يبين الجدول أعلاه وجود مستحقات لدى البنك تراوحت ما بين مستحقات موجبة ومستحقات سالبة، أي أن البنك يقوم بممارسة إدارة الأرباح عبر التلاعب بالأرباح وتخفيضها لتحقيق نسب أرباح منخفضة قد يكون الهدف من ورائها تهريبها ضريبياً أو لأسباب أخرى للتخلص من الخسائر في عام واحد تماشياً مع محاسبة تنظيف الدفاتر big bath

¹ بدوي، نور (2018) أثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم أداء الشركات المساهمة العامة السورية بالتطبيق على الشركات الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص 83

الشكل رقم (12) جودة المستحقات خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: إعداد الباحث

ث- مؤشرات الربحية

تعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمصرف حيث تفحص قدرة المصرف على توليد الأرباح وتعتبر من المقاييس الهامة لقياس فعالية سياسات إدارة المصرف الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية.

1- معدل العائد على الأصول:

وتمثل كافة الأصول التي يمتلكها البنك ومدى قدرتها وكفاءتها على توليد الأرباح خلال فترة زمنية معينة، وبمعنى آخر توضح مدى نجاح البنك في استثمار موجوداته التي يمتلكها وكفاءته في توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة ومعدل العائد على الأصول هي أحد نسب قياس الربحية التي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة البنك وقياس مدى تحقيق إدارة البنك للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة وتعتبر عن المحصلة النهائية ونتائج السياسات والقرارات التي اتخذها البنك فيما يتعلق بالسيولة والرفع المالي. وتحسب هذه النسبة بقسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول خلال الفترة¹.

¹ بدوي، نور (2018) أثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم أداء الشركات المساهمة العامة السورية بالتطبيق على الشركات الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص 98

العائد على الأصول = صافي الدخل بعد الضريبة ÷ إجمالي الأصول

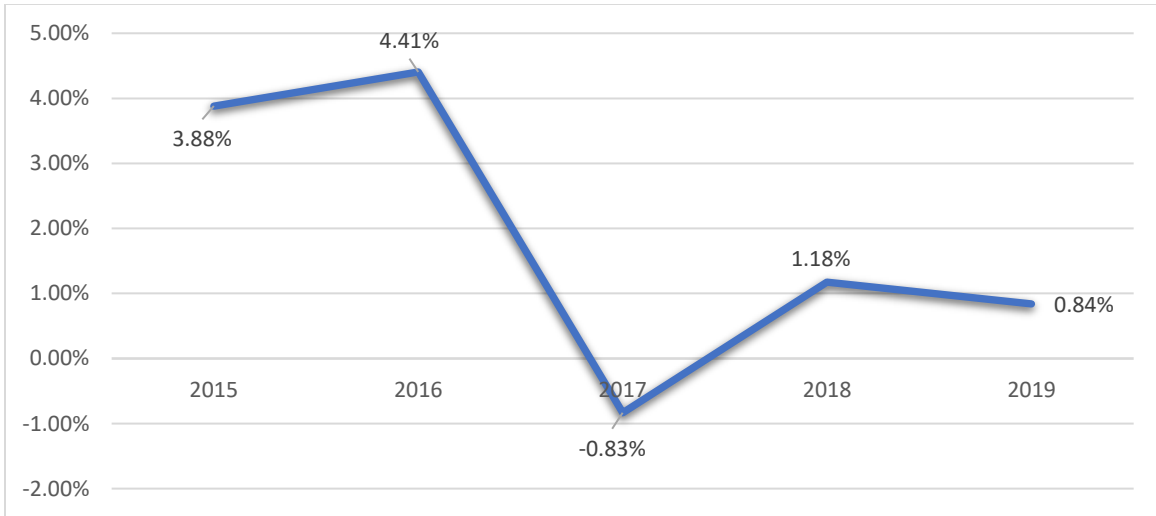
الجدول رقم (14) معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2015-2019)

معدل العائد على الأصول	إجمالي الأصول	صافي الدخل بعد الضريبة	العام	البنك
3.882%	171,914,630,210	6,673,791,454	2015	بنك بيمو السعودي الفرنسي
4.405%	234,795,067,679	10,341,740,108	2016	
-0.834%	251,029,299,156	(2,094,673,697)	2017	
1.176%	304,216,974,695	3,576,247,697	2018	
0.839%	321,520,457,206	2,698,993,688	2019	

المصدر: إعداد الباحث

يبين الجدول أعلاه ارتفاع معدل العائد على الأصول خلال عام 2016، نتيجة تحسن أرباح البنك ومن ثم انخفاضها محققة نتائج سالبة خلال عام 2017، ومن ثم انخفاضها بشكل حاد خلال عام 2017، لتشهد فيما بعد ارتفاعات متتالية خلال الفترة (2018-2019).

الشكل رقم (13) معدل العائد على الأصول خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: إعداد الباحث

2- معدل العائد على حقوق الملكية:

تعتبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالبنك وهي تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً. وتحتسب هذه النسبة بقسمة صافي الدخل على إجمالي حقوق الملكية خلال الفترة¹.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الدخل بعد الضريبة} \div \text{إجمالي حقوق الملكية}$$

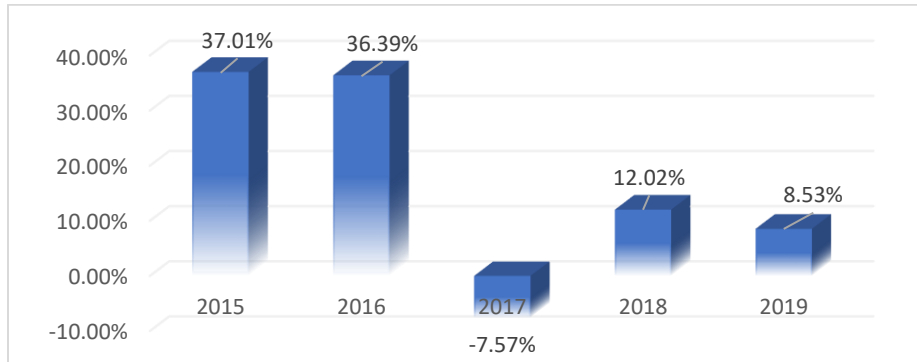
الجدول رقم (15) معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2015-2019)

البنك	العام	صافي الدخل بعد الضريبة	إجمالي حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2015	6,673,791,454	18,034,182,415	37.01%
	2016	10,341,740,108	28,420,273,257	36.39%
	2017	(2,094,673,697)	27,671,814,541	-7.57%
	2018	3,576,247,697	29,757,194,490	12.02%
	2019	2,698,993,688	31,633,353,419	8.53%

المصدر: إعداد الباحث

يبين الجدول أعلاه انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2016-2017)، ومن ثم انخفاضها بشكل حاد خلال عام 2017، لتشهد فيما بعد ارتفاعاً ثم انخفاضاً على التوالي خلال الفترة (2019-2018)

الشكل رقم (14) معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2015-2019)



¹ الكروي، بلال نوري سعيد (2015) تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون، العراق، ص 5

ج- نسب السوق:

كما تعرف هذه النسب بنسب الاستثمار ونسب الأسهم , حيث يلجأ اليها المستثمرون في الأسواق المالية والمتعاملون فيه وهي تعكس وضع التداول بالنسبة لسهر بنك بيمو السعودي الفرنسي

كما يبين الجدول رقم (16) بيانات التداول من عام 2010 وحتى عام 2020:

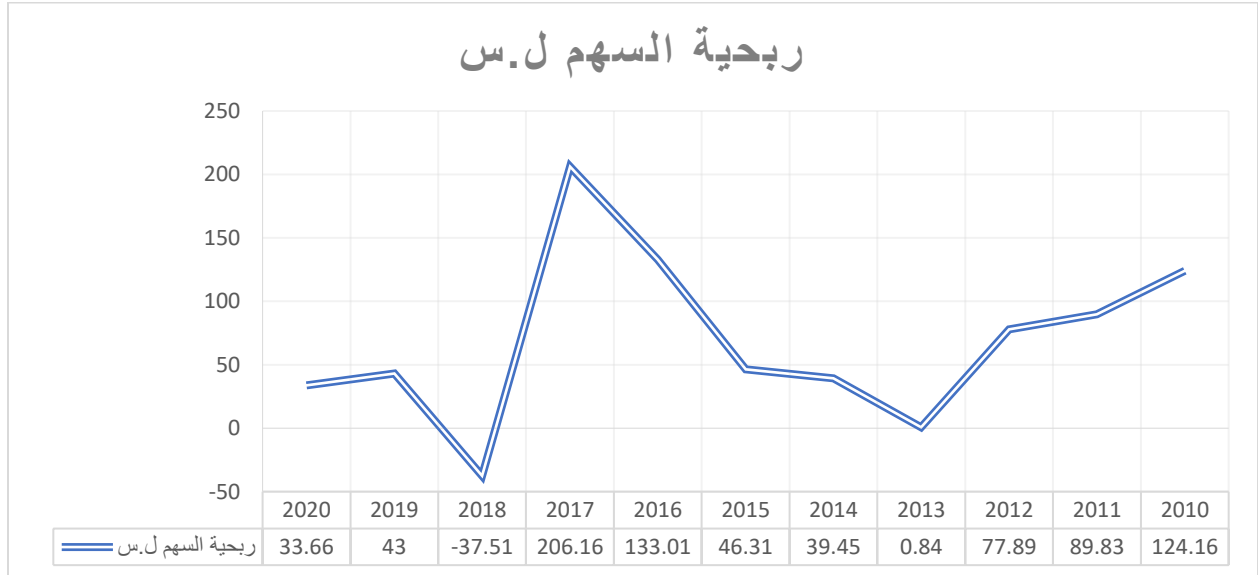
عام	الإغلاق ل.س	ربحية السهم ل.س	القيمة الدفترية ل.س	مكرر الربحية %	مكرر القيمة السوقية %	عائد الأرباح %	القيمة السوقية الكلية	عدد الأسهم
2020	755.98	33.66	393.57	22.46	1.92	4.45	75,598,000,000	100,000,000
2019	795	43	467.24	18.49	1.7	5.41	63,600,000,000	80,000,000
2018	999.36	-37.51	500.85	-26.64	2	-3.75	64,958,400,000	65,000,000
2017	609	206.16	565.28	2.95	1.08	33.85	33,495,000,000	55,000,000
2016	340	133.01	358.23	2.56	0.95	39.12	17,000,000,000	50,000,000
2015	332.25	46.31	225.15	7.17	1.48	13.94	16,612,500,000	50,000,000
2014	352.75	39.45	179.08	8.94	1.97	11.18	17,637,500,000	50,000,000
2013	261	0.84	141.21	310.71	1.85	0.32	13,050,000,000	50,000,000
2012	140.25	77.89	702.09	1.8	0.2	55.54	7,012,500,000	50,000,000
2011	638.78	89.83	673.78	7.11	0.95	14.06	6,387,800,000	10,000,000
2010	1795.5	124.16	665.83	14.46	2.7	6.92	13,304,655,000	7,410,000

- سعر الإغلاق: هو قيمة السهم بعد اخر جلسة تداول في العام.
- ربحية السهم: هو العائد الذي حققه السهم خلال العام ويقاس بقسمة صافي الربح الى عدد الاسهم .
- القيمة الدفترية: للسهم تعكس قيمة السهم في دفاتر المصرف و يتم حسابه بقسمة حقوق الملكية الى عدد الأسهم
- مكرر الربحية: يتم حساب من خلال قسمة سعر الإغلاق الى قيمة الدفترية.
- مكرر القيمة السوقية: يتم حساب النسبة من خلال قسمة سعر الإغلاق الى القيمة الدفترية.
- عائد الأرباح: يتم حساب النسبة بقسمة ربحية السهم الى سعر الإغلاق مضروباً 100

الشكل رقم (15) سعر الإغلاق خلال الفترة (2010-2020)



الشكل رقم (16) ربحية السهم خلال الفترة (2010-2020)



نلاحظ من الشكل السابق ان السهم قد حقق عائد ربح في معظم سنين الدراسة ناتجة عن الأرباح التي حققها البنك خلال العام، اعظم ربح حصل بعام 2016 بلغ 206 للسهم الواحد بينما في العام 2018 قد حصل خسارة بقيمة 37 للسهم الواحد ناتجة عن الخسارة في صافي أرباح العام.

ح- كفاية رأس المال:

تعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف أي قدرة المصرف على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل.

كما يبين الجدول رقم (17) نسب كفاية رأس المال من عام 2015 وحتى عام 2019:

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة كفاية رأس المال	22.39	30.38	28.59	27.14	24.87

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان كل معدلات كفاية رأس المال لسنوات الدراسة تدل على ان بنك بيمو السعودي الفرنسي يحافظ على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم انشطته المختلفة وهو ملتزم بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى وهو 8% حسب قرار مجلس النقد والتسليف الصادر بتاريخ 2007 كما يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية كما نلاحظ ارتفاع النسبة في الأعوام 2016 و 2017 و 2018 وذلك نتيجة سياسة التحوط التي اتبعتها إدارة البنك.

خ- الأمان المصرفي :

استقرار المصارف تقاس ب مقياس المسافة الافتراضي المعروف باسم مؤشر Z-Score، الذي يقيم إلى أي مدى تستطيع حقوق ملكية المصرف تغطية الخسائر، من أجل تقديم صورة أكثر دقة. ويتم حسابها كما يلي:

$$z = \frac{\frac{E_{i,t}}{A_{i,t}} + ROA_{i,t}}{sd(ROA_{i,t})}$$

حيث:

$E_{i,t}$ رأس المال $A_{i,t}$ إجمالي الأصول

$sd(ROA_{i,t})$ الانحراف المعياري لمعدل العائد على الأصول

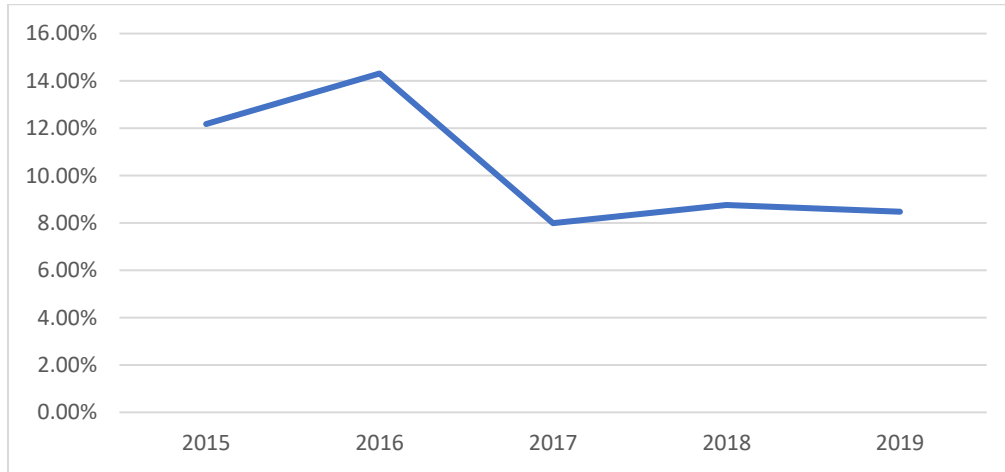
حيث إن تناقص هذه الدرجة عاماً بعد عام يدل على زيادة احتمالات التخلف عن السداد في المصارف.

كما يبين الجدول رقم (18) نسب مؤشر Z-Score من عام 2015 وحتى عام 2019:

عام	حقوق الملكية	الاصول	ROA	Z - Score
2015	18,034,182,415	171,914,630,210	3.88%	12.17%
2016	28,420,273,257	234,795,067,679	4.40%	14.31%
2017	27,671,814,541	251,029,299,156	-0.83%	7.99%
2018	29,757,194,490	304,216,974,695	1.18%	8.76%
2019	31,633,353,419	321,520,457,206	0.84%	8.48%

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه انخفاض النسبة بعد عام 2017 أي زيادة مخاطر التعسر وانخفاض عامل الأمان ويعود السبب في ذلك لمعاودة المصرف تقديم التسهيلات الائتمانية وخروجه من سياسة التحفظ التي كان يتبعها في الأعوام السابقة .

الشكل رقم (17) ربحية السهم خلال الفترة (2010-2020)



النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- 1- إن التشخيص المالي هو الضرورة القصوى لرسم الاستراتيجية المالية والتخطيط المالي الذي يتم من خلاله تشريح الوضعية المالية الماضية للبنك وإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحالية ليتم إصدار حكم صادق وتحليل سليم عن أنشطة البنك، والقيام بتقديرات تركز على وضع مخططات مالية مستقبلية ملائمة للمخططات العامة للبنك.
- 2- قيام بنك بيمو السعودي الفرنسي بممارسات إدارة الأرباح عند إعداد بياناته المالية، من خلال حسابات الاستحقاق، وذلك في الاتجاهين (صعوداً وهبوطاً) وبدرجات مختلفة، وأن زيادة المستحقات يعني زيادة الاجتهادات والتقديرات من قبل الإدارة وزيادة احتمال ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي قلة جودة المستحقات وانخفاض جودة الأرباح.
- 3- أظهرت نتائج التشخيص المالي مؤشرات مالية سالبة خلال عامي 2016-2017، نتيجة خسائر أسعار الصرف وإحجام البنك عن منح التسهيلات الائتمانية وانخفاض نسبة التوظيف مما أدى إلى انعكاس ذلك على أداء البنك ككل.
- 4- يساعد التحليل الرباعي كأحد أدوات التشخيص الاستراتيجي في البنك في التعرف على العوامل الايجابية والسلبية التي تؤثر على أداء المصرف سواء تلك العوامل المتعلقة بداخل البنك أو خارجه.
- 5- انخفاض عامل الأمان المصرفي في الأعوام الأخيرة نتيجة خروج البنك عن سياسة التحفظ في منح التسهيلات الائتمانية.

ثانياً: التوصيات

- 1- ضرورة قيام الجهات الإشرافية والرقابية بفرض العقوبات على البنوك التي يثبت تورطها بالتلاعب بحسابات المستحقات وممارسات إدارة الأرباح بطرقها وآلياتها كافة.
- 2- ضرورة نشر التوعية من قبل الجهات الوصائية والرقابية، مثل: هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وسوق دمشق للأوراق المالية، ومصرف سورية المركزي، حول المخاطر التي قد تترتب عن ممارسات إدارة الأرباح وخاصة على المدى البعيد.

3- ضرورة الاهتمام بإجراء التحليل الرباعي كأحد أدوات التشخيص الاستراتيجي في البنك لأهميته في التعرف على العوامل الايجابية والسلبية التي تؤثر على أداء المصرف وتشخيص نقاط القوة والضعف لتلافي السلبيات وتعزيز الإيجابيات.

4- ضرورة وضع سياسة قوية لضمان القروض والتسهيلات الائتمانية لتجنب تعثر المقترضين وتعزيز من درجة الأمان

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- 1- سراج أسعد (2014) أثر تطبيق الاتفاقيات العامة لتحرير التجارة في الخدمات على القدرة التنافسية للقطاع المصرفي السوري، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.
- 2- محمد بوعزيز و بلعدل ياسين ، دور التشخيص المالي في رسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: المؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية ENIEM، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر.
- 3- عصمت محمد بن حمو (2016) طرق ومحددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل استراتيجية الخوصصة- دراسة حالة مؤسستي صيدال والأوراسي، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 4- حياة حمايزية (2014) أهمية التشخيص الاستراتيجي في دخول الأسواق الدولية، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 5- طالب احمد دنيا (2014) مساهمة الكفاءات البشرية في التشخيص الاستراتيجي في المؤسسة الاستراتيجية- دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكرى للجنوب، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 6- صفية سميرة (2019) دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- 7- أمال عدوم (2015) التشخيص المالي ودوره في ترشيد قرارات منح الائتمان - دراسة حالة على مستوى البنك الخارجي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 8- زهراء بوريوش و فيروز علال (2015) دور التشخيص المالي في تفعيل استراتيجية المؤسسة دراسة ميدانية للمؤسستين مطاحن عبيدي ومطاحن مرمورة خلال الفترة 2011-2013، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

- 9- بلقاسم كامط و حسين شتخونة و محمد الطاهر بوليفة (2019) التشخيص الاستراتيجي في المؤسسات بين الاطار النظري والواقع العملي دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
- 10- كتروسي فتيحة و مجيدي سهيلة (2017) التشخيص المالي بالمؤسسات البترولية بالجزائر دراسة حالة سونطراك حوض بركاوي - ورقلة للفترة 2013-2015، معهد التكنولوجيا، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- 11- اسماء معاش و سميحة لخنش (2019) دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT خلال الفترة 2016-2018، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
- 12- بانه وليد الناصر (2012) تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشرات CAEL، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سورية.
- 13- وكال نور الدين وخليفة الحاج (2018) التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، الجزائر.
- 14- الجزائري، إبراهيم محمد علي (2010) تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، العراق، ص 30
- 15- عبد الرسول، هند ضياء (2018) تأثير بعض العوامل الداخلية على ربحية المصارف- دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية بين إقليم كردستان ومحافظات الجنوب للفترة من 2010-201، مجلة جامعة جيهان- أربيل العلمية، العدد 2، الجزء C العراق.
- 16- مطر، محمد عطية، وعبيدات، أحمد نواف (2007) دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 4، الأردن.

- 17- كرار، عبد الاله عزيز (2014) دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج kida دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد السابع، العدد الثلاثون، العراق.
- 18- لزهاري، زواويد، وعبد اللطيف، مصيطفى (2016) التدفق النقدي التشغيلي ودوره في تقييم جودة الأرباح داخل المؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة nca بالجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد السابع، السنة السابعة، الجزائر، ص 504
- 19- الإمام، صلاح الدين محمد أمين (2017) تحديد النسبة المثلى للسيولة في المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2013 بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد 41، العراق، ص 119
- 20- بوميمز، فريد (2015) دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة - دراسة حالة مؤسسة جيجل، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 55
- 21- بدوي، نور (2018) أثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم أداء الشركات المساهمة العامة السورية بالتطبيق على الشركات الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.
- 22- الكروي، بلال نوري سعيد (2015) تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون، العراق.

ثانياً: المراجع الانكليزية

- Andekina, Regina, Rakhmetova, Rakhila (2013) Financial Analysis and Diagnostics of the Company, ScienceDirect, Regina Andekina and Rakhila Rakhmetova / Procedia Economics and Finance 5, 50 – 57
- Ștefăniță ȘUȘU, Mihaela BÎRSAN (2009) The Financial Diagnosis – Component of the Global Diagnosis and Instrument of the Financial Analysis, The Annals of “Dunarea de Jos” University of Galati, Fascicle I – 2009. Economics and Applied Informatics. Years XV – no 2 - ISSN 1584-0409.
- Suciu, Gheorghe, Barsan, Pipu- nicolae (2013) Financial Diagnosis of A Company Activities, Annals of the „Constantin Brâncuși” University of Târgu Jiu, Economy Series, Issue 6/2013